

تحسب إسرائيلي
من خطوات
فلسطينية أخرى
في الحلبة الدولية!

صفحة (٥) من ٥

من هم كتبة التوراة
وما هي مصادر
نصوصها؟

صفحة (٦) من ٦

المنتزه الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٥/٧/٢م الموافق ١٥ شعبان ١٤٣٦هـ العدد ٣٥٩ السنة الثالثة عشرة

المنتزه الإسرائيلي

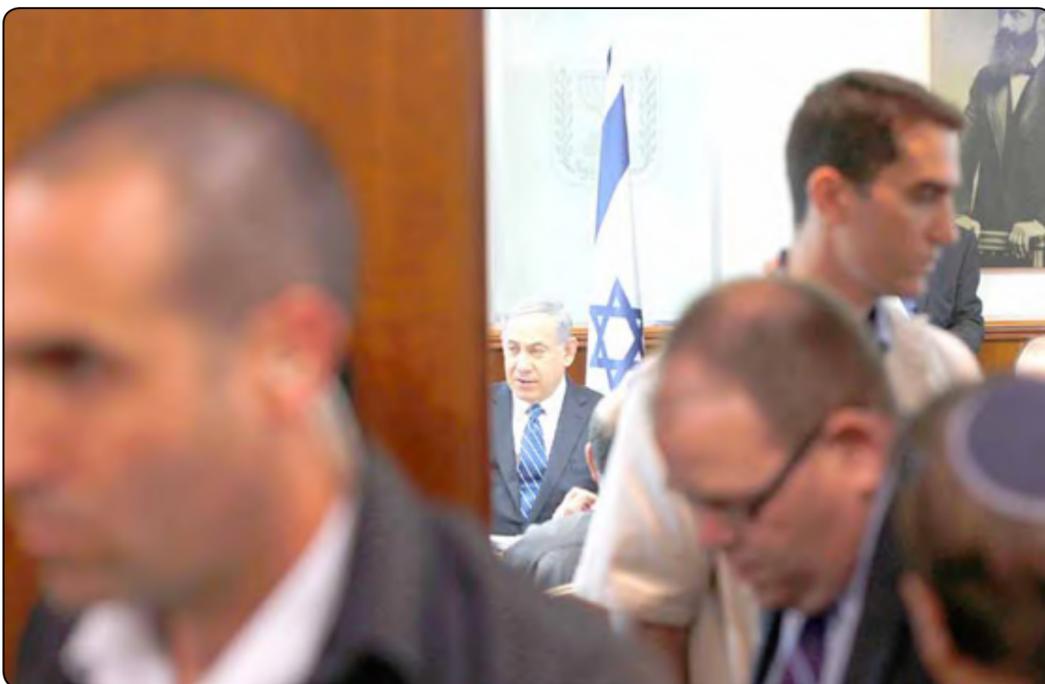
ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الدراسات الفلسطينية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

نتنياهو: إسرائيل موجودة في خضم معركة سياسية ودبلوماسية مصيرية!

الكين: يجب ضم «إسرائيل بيتنا» إلى الحكومة* ليبرمان: رئيس الحكومة ترك المعسكر القومي ولم يعد منتمياً إلى اليمين*



نتنياهو: استراتيجيته الخوف.

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إن إسرائيل موجودة حالياً في خضم معركة سياسية ودبلوماسية مصيرية يتم فيها "تشويه الواقع فيما يتعلق بنشاطاتها واختلاف افتراءات ضدها".

وأضاف نتنياهو في سياق كلمة خلال الاجتماع الذي عقدته كتلة الليكود في الكنيست أمس الاثنين، أن إسرائيل ليست دولة مثالية غير أنها تعكف على تصليح ما يجب تصليحه، وشدد على ضرورة أن يقف العالم الديمقراطي إلى جانبها في المسائل الجوهرية.

ومن جانبه قال القائم بأعمال المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية يوفال روتيم أمس إن محاولات نزع الشرعية عن إسرائيل من قبل الطرف الفلسطيني تتزايد أكثر فأكثر، لكنه في الوقت ذاته ادعى أن وزارة الخارجية تحقق نجاحات كبيرة في منع العديد منها.

ونفى روتيم أن تكون هناك صلة بين انعدام العملية السياسية وبين هذه المساعي الدولية، وأشار إلى أن هذه المحاولات جاءت دائماً لإلحاق الضرر بإسرائيل.

وأكد أن غالبية الجهات الرسمية المعقولة والمسؤولة في أوروبا تبدي معارضتها وتعمل على إحباط هذه

المساعي. وعلى صعيد الحلبة الحزبية، أوضح الوزير المستقيل بيني بيغن من الليكود أنه لا ينوي الاستقالة من الكنيست أيضاً. واعتبر بيغن أن من يفكر في هذا الاتجاه لا يعرف أهمية الكنيست وليانها المختلفة، مؤكداً أنه بإمكان عضو كنيست أن يخدم الجمهور حتى من مقاعد الائتلاف الحكومي.

وكان بيغن قدم استقالته من الحكومة الإسرائيلية أول من أمس الأحد.

وقالت مصادر مسؤولة في الليكود إن هذه الاستقالة جاءت تلبية لطلب

رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لكون عدد أعضاء وزراء الحزب في الحكومة أكثر مما تم الاتفاق عليه بين شركاء الائتلاف الحكومي. ورجحت هذه المصادر أن يتم تعيين بيغن مجدداً وزيراً في الحكومة في حال تولي وزير آخر من الليكود هو أوفير كونيس منصب سفير إسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة.

من ناحية أخرى أكد الوزير الليكودي زئيف إكين وجوب السعي إلى ضم حزب «إسرائيل بيتنا» إلى الائتلاف الحكومي

لأن معظم الناخبين صوتوا في الانتخابات الأخيرة لصالح حكومة قومية، وأضاف أنه ستم دراسة بدائل أخرى في حال تثبت رئيس «إسرائيل بيتنا» عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان بموقفه الرفض الانضمام إلى الحكومة. وأعرب الوزير الكين في حديث اداعي ظهر أمس عن اعتقاده بأن مسألة توسيع الائتلاف الحكومي لن تطرح على بساط البحث خلال الأسابيع القليلة وشدد على ضرورة تثبيت استقرار هذا الائتلاف في بادئ الأمر. وأشار إلى أن الحلبة السياسية

الإسرائيلية شهدت في الماضي ائتلافات حكومية مستقرة برغم استنادها إلى تأييد ٦١ نائباً فقط. من جانبه قال رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان إن السبب الحقيقي الذي حدا به إلى عدم ضم حزبه إلى الائتلاف الحكومي هو ترك رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو المعسكر القومي بحيث أنه لم يعد ينتمي إلى اليمين.

وأضاف خلال اجتماع كتلة «إسرائيل بيتنا» في الكنيست بعد ظهر أمس،

أن أكثر من ثمانين بالمئة ممن صوتوا لصالح حزبه يوافقون على قرار البقاء في المعارضة.

وقال رئيس حزب "يوجد مستقبل" عضو الكنيست يائير لبيد خلال اجتماع لكتلته أمس، إن نتنياهو لا يدير حكومة بل روضة أطفال.

وأكد وجوب أن تكون إسرائيل وزارة خارجية قوية ومهنية، وأشار إلى أن العديد من الوزراء في الحكومة يمارعون على حقائب والقاب ويتركون الحلبة السياسية لأعداء إسرائيل.

البروفسور يورام ميتال لـ «المنتزه»: غاية سياسة نتيناهو ليس عرقلة التوصل إلى اتفاق فقط بل أيضاً منع تنفيذ ما يقوله هو بنفسه!

مقابلة خاصة مع رئيس قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة بئر السبع

السياسة

المنتزه

كتب بلال ضاهر:

كرر رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، في الأيام الماضية، أمام وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فديريكا مويغريني، ووزير الخارجية الألماني فرانك شتاينماير، وأمام المراسلين السياسيين لوسائل الإعلام الإسرائيلية، الادعاء أنه ملتزم بحل الدولتين

والسياسيين لوسائل الإعلام الإسرائيلية، الادعاء أنه ملتزم بحل الدولتين للشعبين، وأن إسرائيل مستعدة لتنفيذ خطوات لبناء الثقة تجاه الفلسطينيين. وقال «لست معنياً بدولة ثنائية القومية»، في المقابل، اعتبر نتنياهو أن «المشكلة المركزية ليست المستوطنات. لقد حولوا ذلك إلى أساس الصراع وقد أثبتت مصادر مسؤولة أن مسيحيت من غزة أن هذا ليس صحيحاً»، وأضاف أن أي اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين «يجب أن يكون اتفاقاً طويل الأمد، تكون فيه السيطرة المركزية الفعلية بيدي إسرائيل. وأنا أقصد ذلك حقاً. وهذه ليست نزوة أو خدعة».

وتابع خلال لقائه مع المراسلين، يوم الخميس الماضي، أن «المشكلة الأساسية والأولى بالنسبة لمواطني إسرائيل هي مسألة كيف سيكون النظام، ومن ستكون الجهة التي تفرض الاستقرار الأمني في المناطق التي تطالب إسرائيل بإخلائها. وقد تم امتحان ذلك في غزة، واليوم لا يوجد تهريب أسلحة إلى غزة، لكن كيف بإمكانك منع صنع أسلحة داخلية؟ وماذا سنفعل كي لا يتكرر هذا الأمر في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية)؟ سأطرح هذا الموضوع مرة بعد أخرى، واعتقد أن هذا الأمر مفهوم أكثر مما تعتقد».

حول تصريحات نتيناهو هذه، أجرى «المنتزه الإسرائيلي» مقابلة خاصة

مع رئيس قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة بن غوريون في بئر السبع، البروفسور يورام ميتال. (٥) «المنتزه الإسرائيلي»: هل نتيناهو ملتزم بأي شكل من الأشكال بحل الدولتين؟

ميتال: «إن تصريحات نتيناهو الأخيرة والتي كأنه عبر فيها عن التزام كهذا، تعكس تصرفاً لمن هو بين المطرقة والسندان، أي بين الائتلاف اليميني الضيق الذي يقوده، والذي يشارك جميع أعضائه في رايهم المعارضة لقيام دولتين، وبين السندان الذي هو الائتلاف الدولي الذي يطلب دفع الأمور باتجاه الدولتين، وخاصة بعد أن سئم هذا الائتلاف الدولي من المماطلة التي ميزت سياسة نتيناهو منذ بداية ولايته الأولى في رئاسة الحكومة في العام ١٩٩٦.

وفي هذا السياق، اعتقد أن نتيناهو يكرر التزامه، منذ خطاب بار إيلان، حيال الدولتين، أو بشكل أدق، يبدو لي أن تصريحاته الأخيرة تدل على استعداده لاستئناف المفاوضات المباشرة بثلاثة شروط. وينبغي الانتباه إلى أن نتيناهو يشدد مؤخرًا على المفاوضات «المباشرة» مع السلطة الفلسطينية، والهدف من كلمة «مباشرة» هو إحباط أي محاولة لتدخل دولي في المفاوضات، وبضمن ذلك الولايات المتحدة، كي لا تمارس ضغوطاً دولية على إسرائيل، وعملياً، عندما تجري مفاوضات مباشرة، وهذا ما حدث خلال ولاية نتيناهو السابقة، فإنها لا تقود إلى أي شيء. وهدف ثانٍ للمفاوضات المباشرة هو إحباط الخطوات الدولية التي يقودها أبو مازن، إذ أنه بعد فشل المفاوضات بين تسيبي ليفني وصائب عريقات وجون كيري، خلال ولاية نتيناهو السابقة، غير الفلسطينيين

اتجاههم بأن بدأوا يتوجهون إلى المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة، ومؤسساتها والمحكمة الجنائية الدولية. وعندما يقول نتيناهو إنه يريد مفاوضات ثنائية فإنه يقصد سحب البساط الدولي من تحت أقدام أبو مازن.»

(٥) ما هي شروط نتيناهو الثلاثة التي ذكرتها؟

ميتال: «المطلب الأول هو المفاوضات المباشرة، والشروط الثاني، وهو ما يذكره في كل خطباته، أنه قبل إبراز أي تقدم هام في المفاوضات يتعين على الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل بأنها دولة يهودية، والشروط الثالث، كشف نتيناهو عنه في الفترة الأخيرة، وهو أنه يريد مواصلة البناء داخل الكتل الأوروبية حول مواصلة البناء داخل الكتل الاستيطانية وفي القدس الشرقية، وهو يقول إنه يريد رسم حدود هذه الكتل. أي أنه يريد مواصلة البناء في المستوطنات في موازاة المفاوضات مع الفلسطينيين. واضح أن غاية ذلك أن يشكل مطلباً مضاداً للمطلب الفلسطيني بتجميد أية أعمال بناء في المستوطنات خلال المفاوضات. واعتقد أن خلاصة القول هي أنه لا جديد في قول نتيناهو إنه مستعد لاستئناف المفاوضات، وإنما هو تكرار لأفكار قديمة، ونتيناهو كرجل تسويق متفوق يحاول زرعها بورق جديد. لكن المشكلتين الأساسيتين هما أن داخل الرزمة الجديدة ثمة شروط الثلاثة إضافة إلى أن هناك، في غير صالح نتيناهو، كل السنوات الماضية التي جعلت الفلسطينيين والعالم متعبين منه.»

(٥) كل ما ذكرته سيؤدي إلى إحباط احتمال استئناف المفاوضات... ميتال: نعم، هذا واضح، فهو يحاول من خلال تصريحاته أن يضع شروطاً بحيث أن كل واحد منها سيحبط إمكانية استئناف توجه السلطة الفلسطينية إلى المحافل الدولية. والأمر الثاني الهام، أن هذه الخطوة أظهرت أن الهدف الدولي بإمكانه تأدية دور هام جداً في هذا النزاع. والأمر الثالث هو أنه في إسرائيل سارعوا للاختلال بعدم إخراج إسرائيل من الغمفا، وكأنها حققت النصر، لكنني اعتقد أن هذه القصة بعيدة جداً عن نهايتها، وستتكرر قريباً. وأن يوافق نتيناهو على تنقل حر للاعبين كرة القدم الفلسطينيين لا يعني الكثير، لأن عليه أن يثبت أنه يطبق ذلك فعلاً، لأن هذا الأمر لم يحدث في الماضي. والأمر الآخر، الكفاح المسلح والاعتماد على دعم دول عربية ومحاولة التوجه إلى مفاوضات عن طريق الأميركيين، رأى أن هذه المحاولات كلها لم تؤد إلى إحداث تغيير في التقدم نحو الدولتين، وإنما أدت فقط إلى توسيع النشاط الاستيطاني، وحتى أن هذه المحاولات لم تؤد إلى وضع قريب مما أراد الفلسطينيون تحقيقه، الآن توجد عملية تاريخية جديدة، بدأت قبل عام ونصف قيام دولة فلسطينية كالتالي تحدثوا عنها في أعقاب أوسلو.»

(٥) كيف تنظر إلى الخطوة الفلسطينية في الغمفا ونتائجها؟

ميتال: «الخطوة الفلسطينية في الغمفا مثيرة جداً، وهي جزء لا يتجزأ من توجه السلطة الفلسطينية إلى المحافل الدولية. والأمر الثاني الهام، أن هذه الخطوة أظهرت أن الهدف الدولي بإمكانه تأدية دور هام جداً في هذا النزاع. والأمر الثالث هو أنه في إسرائيل سارعوا للاختلال بعدم إخراج إسرائيل من الغمفا، وكأنها حققت النصر، لكنني اعتقد أن هذه القصة بعيدة جداً عن نهايتها، وستتكرر قريباً. وأن يوافق نتيناهو على تنقل حر للاعبين كرة القدم الفلسطينيين لا يعني الكثير، لأن عليه أن يثبت أنه يطبق ذلك فعلاً، لأن هذا الأمر لم يحدث في الماضي. والأمر الآخر، الكفاح المسلح والاعتماد على دعم دول عربية ومحاولة التوجه إلى مفاوضات عن طريق الأميركيين، رأى أن هذه المحاولات كلها لم تؤد إلى إحداث تغيير في التقدم نحو الدولتين، وإنما أدت فقط إلى توسيع النشاط الاستيطاني، وحتى أن هذه المحاولات لم تؤد إلى وضع قريب مما أراد الفلسطينيون تحقيقه، الآن توجد عملية تاريخية جديدة، بدأت قبل عام ونصف قيام دولة فلسطينية كالتالي تحدثوا عنها في أعقاب أوسلو.»

(٥) كيف تنظر إلى الخطوة الفلسطينية في الغمفا ونتائجها؟

تشديد الحراسة على وفد من جنوب السودان يزور معرض أسلحة في تل أبيب!

إسرائيل تفرض تعتيماً على تزويدها السلاح لجنوب السودان حيث تدور حرب أهلية وترتكب مجازر وفظائع على خلفية سياسية وعرقية، وفي موازاة ذلك تطرد اللاجئين الذين وصلوا إليها من هذه الدولة*

شددت أجهزة الأمن الإسرائيلية الحراسة حول أعضاء وفد أممي من جنوب السودان، برئاسة وزير المواصلات في هذه الدولة، وذلك في أعقاب إعلان مجموعات يسارية إسرائيلية عن تنظيم مظاهرة، عصر اليوم الثلاثاء، أثناء زيارة الوفد لمعرض الأسلحة Isdef ٢٠١٥ المقام في مركز المعارض في تل أبيب.

ونقل موقع nrg الإلكتروني العبري عن مصادر في معرض الأسلحة قولها إن أعضاء الوفد من جنوب السودان «تلقوا تهديدات من نشطاء اليسار المتطرف بأنهم سيقتحمون المعرض، احتجاجاً على زيارة الوفد وعلى خلفية بيع إسرائيل أسلحة لجنوب السودان».

وجاء في إعلان، نُشر في الموقع الإلكتروني للحزب الشيوعي الإسرائيلي، أن المتظاهرين سيطالبون بأن توقف إسرائيل تصدير الأسلحة إلى جنوب السودان. وأضاف الإعلان أن «إسرائيل تواصل تسليح هذه الدولة فيما تدور فيها حرب أهلية، وفي الوقت الذي فرضت فيه الدول الأوروبية والولايات المتحدة حظراً على بيع أسلحة لجنوب السودان، تواصل إسرائيل تدريب قوات أمنية هناك وبيع أسلحة وتكنولوجيا عسكرية وأمنية لدولة ترتكب فيها جرائم ضد الإنسانية، كما أن عمليات اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي تستخدم كأدوات حربية، وقتل أكثر من خمسين ألف إنسان في هذه الدولة وهناك حوالي ١٢ ألف طفل يستخدمون كجنود».

وأشار إعلان نشطاء اليسار إلى أن «إسرائيل طردت وتطرد غالبية اللاجئين من جنوب السودان، وتزيد الطين بلة بإسهامها في خلق لاجئين جدد هناك، ولا توجد لدى إسرائيل أية إمكانية لضمان أن السلاح الذي تزوده لا يستخدم في ارتكاب مجازر ضد المدنيين، أو أن لا يوجه نحو رؤوس النساء لدى اغتصابهن، كما أنه لا إمكانية لضمان ألا تستخدم التدريبات التي تمررها إسرائيل لقوات الأمن في جنوب السودان في قتل وتعذيب مواطنين، وأن التكنولوجيا الأمنية التي تزودها لا تستخدم لملاحقة المدنيين على خلفية سياسية وعرقية، أو ألا تساعد على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وهناك من يخسر حياته وحياة عائلته، وهناك ملايين من الذين تدمرت حياتهم، وهناك من يجني الأرباح - وهي إسرائيل».

وأظهرت معطيات نشرتها وزارة الدفاع الإسرائيلية أن صادرات الأسلحة الإسرائيلية إلى أفريقيا سجلت ارتفاعاً كبيراً في العام ٢٠١٤، بلغت نسبتها ٤٠٪ قياساً بالعام الذي سبقه، علماً أن صادرات الأسلحة الإسرائيلية إلى أفريقيا في العام ٢٠١٣ سجلت رقماً قياسياً. ووفقاً لهذه المعطيات فإن حجم صفقات الأسلحة بين إسرائيل ودول أفريقية بلغ ٣١٨ مليون دولار في العام الماضي، فيما كان حجم الصفقات ٢٣٣ مليون دولار في العام ٢٠١٣.

ويتبين من المعطيات أيضاً، أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية دخلت بقوة إلى القارة الأفريقية خلال السنوات الست الماضية. فقد كان حجم صادرات الأسلحة ٧١ مليون دولار في العام ٢٠٠٩، و٧٧ مليون دولار في العام ٢٠١٠، و١٢٧ مليون دولار في العام ٢٠١١، وانخفضت في العام ٢٠١٢ إلى ١٠٧ ملايين دولار، لترتفع في العام ٢٠١٣ إلى ٢٣٣ مليون دولار، ليبرز في هذا العام الجهد الإسرائيلي في التغلغل الإسرائيلي الأمني في دول أفريقية وارتفاع صادرات إسرائيل من الأسلحة.

وذكر تقرير نُشر مؤخراً، أن المحكمة العليا الإسرائيلية تنظر في هذه الأثناء في دعوى تطالب بالكشف عن معلومات حول تزويد إسرائيل رواندا بالسلاح في تسعينيات القرن الماضي، وعندما كانت تجري في هذه الدولة عملية إبادة عرقية. ولفت التقرير إلى أن إسرائيل لم تستخلص العبر من هذه القضية وتزود جنوب السودان بالسلاح في الأونة الأخيرة، ووفقاً للتقرير فإن إسرائيل تفرض تعتيماً على تزويد جنوب السودان بالسلاح، وأنه في بداية الحرب الأهلية هناك «غطتها وسائل الإعلام الإسرائيلية في الشهور الأولى، لكن بعد ذلك صمتت، رغم أن ارتكاب الفظائع ما زال مستمراً حتى اليوم، وعلى ما يبدو أن ثمة سبباً لهذا الصمت، وهو أن جهات رفيعة في الصناعات الأمنية والحكومة ضالعة في تجارة الأسلحة وتكنولوجيا الأمن الداخلي والتعقب وتدريب قوات عسكرية، مع جهات في جنوب السودان، وأي نشر حول الموضوع سيسبب لهم حرجاً كبيراً».

ووفقاً للتقرير، الذي أعده المحامي إيتاي ماك وأستاذ الدراسات في جامعة بئر السبع، البروفسور عيذان لاندو، فإن إسرائيل كبر، «حداً سريعاً» في جنوب السودان، منذ ستينيات القرن الماضي، ودعمت نضال المتمردين بالتحزر من حكم الخرطوم. «وهذا الدعم الإسرائيلي لم ينبع من قيدها أو من تعاطفها الصادق مع نضال صادق وشعري للتحزر، وإنما ينبع بالأساس من مصالح إستراتيجية عديدة». وكانت إسرائيل بين أوائل الدول التي اعترفت بجنوب السودان، وفي كانون الأول العام ٢٠١١ زار رئيس جنوب السودان، سيلفا كير، إسرائيل، وأكد التقرير على أن «إسرائيل رأت في استقلال جنوب السودان فرصة ذهبية من أجل دفع مصالحها الأمنية والاقتصادية في المنطقة، واستثمرت أموالاً كثيرة في البنية التحتية المدنية والمساعات العسكرية، والعلاقات بين الدولتين غير مالوفة حتى قياساً بعلاقات بين إسرائيل ودول أفريقية أخرى، ويوجد في العلاقات بين إسرائيل وجنوب السودان بُعد الدولة الراعية والدولة التابعة».

وأضاف التقرير أن إسرائيل وإيران تغذيان الصراع بين السودان وجنوب السودان. وقبل عامين ونصف العام قصفت طائرات إسرائيلية مصنع أسلحة إيراني في السودان، واعترضت العام الماضي سفينة أسلحة إيرانية خرجت من السودان وكانت متجهة إلى غزة، بحسب التقرير، وتحدثت تقارير الشهر الماضي عن إسقاط طائرة إسرائيلية بدون طيار في السودان. لكن كاتبي التقرير تساءلا ما إذا كان هناك ثمة ما يبرر تسليح قوات جنوب السودان «التي ترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وليس هناك أية مصلحة إستراتيجية إسرائيلية يمكنها أن تعفيها من الواجب القانوني والأخلاقي بمنع تصدير أممي قد يستخدم في ارتكاب هذه الفظائع».

وأشار التقرير إلى أن «التدخل الإسرائيلي اليوم في جنوب السودان غير مألوف في تاريخ التصدير الأمني الإسرائيلي، والحديث لا يدور عن طمع وحسب، فإسرائيل متمسكة بسياستها هذه وتتصارع من أجل الاستمرار في المشروع الذي استثمرت فيه كثيراً على مدار سنين طويلة، وفشله قد يس بمصداقيتها بنظر أنظمة استبدادية ونظمة أخرى في أنحاء القارة الأفريقية، التي تتلقى مساعدات عسكرية منها».

وتابع التقرير أنه «توجد شهادات عن وجود بنادق من طراز «جاليلي» (الإسرائيلية الصنع) بحوزة جيش جنوب السودان، وقبل عام ونصف العام من اندلاع الحرب الأهلية، أفادت صحيفة سودانية بأن قطاراً جویاً من إسرائيل إلى جنوب السودان حمل صواريخ وعتاداً عسكرياً ومرتبقة أفريقيين بعد تدريبهم، وهذا الوضع ما يزال مستمراً في الوقت الحاضر أيضاً».

«خليفة» نتنياهو في حزب الليكود ما زال مجهولاً!

*يتكاثر يوماً بعد يوم عدد الذين خاب أملهم من نتنياهو في صفوف الليكود بسبب أدائه في تشكيل الحكومة *نتنياهو حطم طموح غالبية شخصيات الليكود ويظهر كمن يدحر منافسيه المفترضين على رئاسة الحزب *حتى اللحظة لم يظهر نجم سياسي يهدد مكانة نتنياهو لكن هذه الحال لن تدوم طويلاً*



(أ)

نتنياهو في «ملاعب» الليكود.

الذي يغطي على قسم من أعضائه طابع الانتهازية، وأنهم يشكلون حلقات ضغط متنوعة على الوزراء لترميم مصالح خاصة، وهذا انطباع خلقتة وسائل الإعلام وصنّاع الرأي العام، اعتماداً على سلسلة من الأحداث التي جرت على مر السنين، وثانيتها، أن غالبية صنّاع الرأي الإسرائيليين، إن لم يكن كلهم، هم من أنصار الانتخابات المفتوحة «البرايمرز»، ولهذا فإنهم سيهاجمون قراراً يعيد صلاحية تشكيل القائمة الانتخابية إلى المجلس المركزي إياه.

غياب النجوم

كثيراً ما يصف المحللون نتنياهو بأنه «شكاك»، وأن مشروعه الأهم هو الحفاظ على منصبه، وتسجيل أكبر عدد من السنوات في قيادة الليكود، ولكن هذه صفات شائعة بين القيادات، ورغم أن أداء نتنياهو يعزز هذا الانطباع، إلا أنه في داخله يعرف أنه حتى الآن لا يوجد من بين أسماء الصف الأول في الليكود من بمقدوره أن يكون منافساً على قيادة الحزب. وهذا شبه مؤكد بالنسبة لجميع وزراء الليكود في حكومته الحالية، لأنه حتى وسائل الإعلام، العامل الأكبر في صناعة الشخصيات السياسية في عصرنا الحالي، لا تشير إلى أي من وزراء الليكود كمرشح جدي لخلافة نتنياهو.

لكن مشكلة نتنياهو تبقى عند شخص غدمون ساعر، الذي غادر الحلبة البرلمانية إلى عالم الاقتصاد، وهو يظهر في ما ندر في وسائل الإعلام، و فقط في أوقات أزمات حزبه الليكود، كما شهدنا في الأسابيع الثلاثة الماضية، على خلفية شكل بلورة الحكومة الجديدة.

من جهة أخرى، فإن تجارب الماضي الإسرائيلية، في غالبيتها الساحقة، تشير إلى أن من يقرر الاعتزال ويتجه إلى الأعمال الخاصة، إما أن يشعر هنا باستفادة مالية، وحياة خاصة أفضل، ويفرّج عدم العودة إلى السياسة مطلقاً، وإما أن ابتعاده عن الحلبة السياسية يؤدي إلى نسيانه في ذاكرة الرأي العام، ما يساهم في ضعف احتمالات عودته.

وقد كسر هذه المعادلة في العقدين الأخيرين اثنان: بنيامين نتنياهو ذاته، الذي اعتزل الحياة البرلمانية في العام ١٩٩٩، بعد خسارته الانتخابات أمام إيهود باراك، لكنه عاد إلى فضاءها مستعجلاً بعد عامين، وإلى البرلمان في العام ٢٠٠٣، غير أن نتنياهو لم يتعد كلياً عن الحياة السياسية في تلك الفترة.

أما الثاني فقد كان إيهود باراك، زعيم حزب «العمل» الذي غادر الحياة البرلمانية في أوائل ٢٠٠١، بعد خسارته رئاسة الوزراء لصالح أريئيل شارون، وعاد إلى زعامة حزبه العمل في العام ٢٠٠٧، وقاد الحزب في انتخابات ٢٠٠٩، ولكنه انشق عنه بعد أقل من عامين، ليخوض فشلاً سياسياً كبيراً، أعاده إلى خارج الحلبة السياسية.

كل التقديرات تشير إلى أن هذه الحكومة، وفق المعادلات السياسية القائمة حالياً، لن يكون بمقدورها أن تعمر طويلاً، وإذا لم ينجح نتنياهو في إعادة بناء حكومة أوسع، فإن الانتخابات البرلمانية المقبلة قد تجري في غضون عامين، ما سيضع نتنياهو أمام امتحان جديد، لكنه في ذلك اليوم قد يشعر أن شعبيته في داخل الحزب وفي الشارع قد تراجعت، لأنه يتربع على رئاسة الوزراء منذ العام ٢٠٠٩، وبشكل متواصل، وهذا سيضعفه سياسياً أكثر، خاصة إذا وجد أن عدداً من «خائبي الأمل» قد تحالفاً وراء شخصية من بينهم.



يصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية

« مدار » قريباً

بطاقة ملكية

تاريخ من النهب والصون والاستيلاء
في المكتبة الوطنية الاسرائيلية

ترجمة: علاء حليل

كتب برهوم جرابسي:

يواجه رئيس الوزراء وزعيم حزب «الليكود» بنيامين نتنياهو في هذه الأيام، مناورة جديدة في حزبه، من خلال محاولة قسم من أعضاء المجلس المركزي للحزب، إصدار قرار يلغي الانتخابات الداخلية المفتوحة، لمرشحي الحزب للانتخابات العامة ولرئاسة الحزب، ويعيد مركز الثقل إلى المجلس المركزي، ما من شأنه أن يضعف سيطرة نتنياهو على الحزب، ولكن ليس هذا وحده، ففريق خائبي الأمل، والذين دحرمهم نتنياهو تبعاً على مر السنين من مسار منافسته يتزايد عدده، ورغم أن ليس بينهم أي مرشح قوي لمنافسة نتنياهو، إلا أنهم قد يتفقون على شخصية، يكون بإمكانها إقصاء نتنياهو عن زعامة الحزب حتى الانتخابات القادمة.

ويتولى نتنياهو رئاسة حزب الليكود، منذ شهر تشرين الثاني ٢٠٠٥، إثر انشقاق رئيس الحزب في حينه أريئيل شارون، وإقامة حزب «كديما». ومنذ ذلك الحين يفوز نتنياهو في كل واحدة من الانتخابات الداخلية، وفي الانتخابات الأولى التي جرت في العام ٢٠٠٦، كان منافسه المركزي، الوزير سلفان شالوم، إلا أن شالوم الذي طمح على مدى سنوات للوصول إلى المنصب، توقف عن منافسة نتنياهو، ليظهر له منافس جديد، هو المتطرف موشيه فيغلين، الذي أيضاً ينسب من المنافسة المتكررة، وتوقف عنها في الانتخابات التمهيدية التي جرت قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ليظهر فيها منافس «جديد»، هو الوزير داني دانون، لكن هو أيضاً ليس الشخصية القيادية التي تقنع حزبه، فحصل على أقل من ٢٠٪ من الأصوات، في غالبيتها الساحقة هي تصويت احتجاج على استمرار تولي نتنياهو رئاسة الحزب في هذه السنوات الطوال.

وإذا ما استعرضنا الوضع القائم في داخل حزب «الليكود» فمن الصعب الإشارة بالبنان إلى شخصية قادرة على أن تكون منافسة جدية لنتنياهو.

فريق «الخائبيين»

عرضنا ضمن سلسلة المقالات التي نشرناها بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة، حالة التمثل في داخل حزب الليكود من نخع بنيامين نتنياهو، خاصة مع تشكيل الحكومة الجديدة، ولربما باستثناء موشيه يعلون وزير الدفاع، لم يكن أي وزير أو نائب من حزب الليكود قد حصل على ما كان يتوخاه، ولم يشفع لأي منهم موقعه المتقدم في لائحة الليكود في الانتخابات الأخيرة.

ونذكر من هؤلاء:

غلعاد إردان: حصل على المقعد الثاني مباشرة بعد نتنياهو في لائحة الليكود، وطمح للحصول على حقيبة رفيعة، وطالب لاحقاً بحقيبة الخارجية، إلا أن نتنياهو أبقى الحقيبة لنفسه، بادعاء أنه سيقبها لكتلة برلمانية قد تنضم لحكومته. وبعد جدل وبثاقه خارج الحكومة، حصل إردان على حقيبة «الأمن الداخلي» (الشرطة) والمسؤولية عن الدعاية السياسية في العالم، وحقيبة «التحديات الاستراتيجية»، التي سبجها نتنياهو من وزير الهجرة والاستيعاب زئيف إلكين.

زئيف إلكين: العقل المدبر لائتلافات حكومات نتنياهو الثلاث الأخيرة، وحصل على موقع متقدم في لائحة الليكود، حصل على حقيبة الهجرة والاستيعاب، وأراد أكبر منها، خاصة بعد أن سحب منه نتنياهو حقيبة «التحديات الاستراتيجية». وكي يشترى نتنياهو هدهد الكين، فقد منحه المسؤولية عن القدس المحتلة، رغم معارضة رئيس بلدية الاحتلال، الذي يريد بقاء المسؤولية في عهدة رئيس الوزراء. كما منحه نتنياهو عضوية جزئية في الطاقم الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية، على حساب العضوية الكاملة التي كانت للوزير يوفال شتاينيتس.

يوفال شتاينيتس: الأقرب والأكثر إخلاصاً لشخص نتنياهو، توخى حصوله على حقيبة ذات شأن، وهو من كان وزيراً للمالية في حكومة نتنياهو (٢٠٠٩-٢٠١٣)، وقد حصل على حقيبة البنى التحتية والطاقة والمياه، وهي حقيبة ذات شأن، إلى حد ما في هذه المرحلة، على ضوء اكتشافات الغاز، إلا أن شتاينيتس توخى الحصول على ما هو أكبر، يضعه ضمن دائرة المشاورات

المقتلصة، فمنحه نتنياهو عضوية الطاقم الأمني السياسي، ليتفاجأ في مطلع الأسبوع الحالي، أن نتنياهو سيحيل عضويته جزئية، لصالح إلكين، فعبر شتاينيتس عن استهجانته، حينما علم بالأمر من وسائل الإعلام.

والحال لم تختلف عند يسرائيل كاتس، وزير المواصلات منذ العام ٢٠٠٩، وفي الحكومة الحالية أيضاً، وقد توخى حقيبة أفضل، فأسند له نتنياهو بالإضافة، حقيبة المخابرات، وكذا الوزارة ميري زيف، التي رغبت في الحصول على حقيبة الداخلية بعد أن كانت في الخماسية الأولى في لائحة الليكود، فحصلت على حقيبة الثقافة والرياضة، أما سلفان شالوم، فقد حصل على حقيبة الداخلية، بعد أن سحب منها نتنياهو أهم قسم: التخطيط والتنظيم، وأسندته إلى وزير المالية موشيه كلون، بموجب اتفاقية الائتلاف. وهناك وزراء آخرون يشعرون بامتعاض من حصتهم من «كعكة» الحكومة. ولا يقتصر الأمر على الحقايب الوزارية، بل أيضاً على المناصب البرلمانية، وهنا نقول إن بنيامين بيغن، الذي استعان نتنياهو بترشيحه، كي يضي طابعاً يمينياً تقليدياً على لأحتمه الانتخابية، وجد نفسه وزيراً لـ ١٧ يوماً لا أكثر، ليضطر للاستقالة من منصبه، بعد تعيين غلعاد إردان، إن أن لليكود ١٢ وزيراً، ورفضت أحزاب الائتلاف زيادة وزير في الحكومة على حساب موازين القوى.

ومن أبرز الخائب أملهم من بين النواب تساحي هنغي، الذي توخى حصوله على حقيبة وزارية، فأسند له نتنياهو رئاسة لجنة الخارجية والأمن، ورئاسة الائتلاف الحاكم، كذلك فإن رئيس جهاز المخابرات العامة الأسبق، أفي

على هامش «المتشهد»

في اليوم الدولي لحماية الطفل:

تمييز إسرائيلي صارخ ضد الأطفال العرب!

في مناسبة اليوم الدولي لحماية الطفل الذي صادف أمس الاثنين، نشر مركز عدالة القانوني لحماية حقوق الفلسطينيين في إسرائيل ورقة موقف حول التمييز في جهاز التعليم للأطفال في سن الطفولة المبكرة.

وتحتوي ورقة الموقف التي كتبها المحاميتان منى حداد وسوسون زهر من مركز عدالة، على معطيات جمعها المركز من مصادر عدة تؤكد خطورة التمييز الذي يعانيه الأطفال العرب الفلسطينيين منه في جهاز التعليم في إسرائيل.

وجاء في المعطيات التي تتطرق إلى العام ٢٠١٤ أن ٧٥٪ من الأطفال البدو في إسرائيل في سن ٤-٣ سنوات ليس لديهم أي إطار تعليمي، بينما لا تتعدى هذه النسبة ٥٪ من الأطفال اليهود.

كما تذكر الورقة أن السبب الأساس من وراء هذه الفجوة الهائلة هو النقص الحاد في رياض الأطفال والمواصلات إلى رياض الأطفال الموجودة.

وكان مركز عدالة قد توجه قبل شهر عديدة لوزارة التربية والتعليم في مطالبة لتجهيز برنامج مفضل لتأمين رياض الأطفال للقرى البدوية، إلا أن

هذه الوزارة لم تقدم أي جواب لعهدة المطالبة.

كذلك، تُفيد ورقة الموقف أن مراقب الدولة ذكر في تقريره للعام ٢٠١٥ بأن وزارة التربية والتعليم لا تصادق إلا على نسبة ضئيلة من طلبات افتتاح رياض الأطفال في القرى والمدن العربية. على سبيل المثال لا الحصر، قدم ١٣ طلباً لافتتاح رياض أطفال في مدينة حورة بين العامين ٢٠١٢ و٢٠١٤، بينما صادقت وزارة التربية والتعليم على ٤ منها فقط. وتأتي هذه النسب الضئيلة بالمصادفة على افتتاح رياض الأطفال على الرغم من أن تقريراً لمركز الطفولة، يفيد بنقص أكثر من ١٥٠ روضة أطفال في القرى والمدن العربية. كذلك جاء في ورقة الموقف التي أصدرها عدالة أن تقرير مراقب الدولة يذكر أن الطلاب اليهود يتلقون ٣٥ ساعة تعليمية أسبوعياً، بينما الطلاب العرب يتلقون ٣٠ ساعة فقط، وأن الطلاب اليهود يتلقون من وزارة التربية والتعليم ٨٠٧ شواكل للطلاب مقابل ٦٩٣ شيكلاً للطلاب العربي.

وقالت المحامية منى حداد من مركز عدالة إن «الأبحاث تثبت وجود أهمية قصوى لمرحلة الطفولة المبكرة على نمو الطفل وتطوره. ورغم أن قانون

التعليم الإجباري سيبدأ تطبيقه ابتداءً من العام الدراسي القادم على الأطفال في هذا السن (٣ سنوات وما فوق)، إلا أن وزارة التربية والتعليم لم توفر أي حلول مناسبة للقرى والمدن العربية». وأضافت حداد أن «على وزارة التربية والتعليم أن تتحمل مسؤولية وتتخذ الخطوات المطلوبة من أجل تقليص الفجوات بين الطلاب اليهود والعرب، ومن ضمنها افتتاح رياض أطفال جديدة، وتخصيص الموارد بشكل متساوي، وتخصيص ميزانيات متناسبة مع الظروف الصعبة للتعليم العربي، وتمكين وصول الأطفال البدو من سن ٣ سنوات إلى رياض الأطفال».

إقامة لجنة وزارية لـ «ترشيح إجراءات الضبط

والمراقبة الحكومية على الأسواق الإسرائيلية

ذكر بيان صادر عن ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية أن الحكومة صادقت في ختام الاجتماع الذي عقده أول من أمس (الأحد)، على إقامة لجنة وزارية تعنى بضميمة ترشيح إجراءات الضبط والمراقبة الحكومية على الأسواق يتولى رئاستها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

وأشار البيان إلى أن نتنياهو تطرق في مستهل اجتماع الحكومة إلى هذه القضية، فقال إن إسرائيل تدهورت خلال الفترة ما بين سنتي ٢٠٠٦ و٢٠١٤ من المركز الـ ٢٣ إلى المركز الـ ١١ بين جميع دول العالم من حيث إفراطها في المراقبة الحكومية للقطاعات الاقتصادية.

ورأى رئيس الحكومة أن هذا الواقع يضرب بالأعمال ويهزب أصحاب مشاريع الأعمال الرائدة من البلد ويؤدي إلى تدخل وظائف شتى الجهات المعنية بضبط ومراقبة الأسواق. وأضاف أن هذا الواقع يعكس سلباً على نمو الاقتصاد الإسرائيلي وبالتالي يئال من فرص تحقيق الغايات الاجتماعية أيضاً ويمنس الطبقات الضعيفة، وأكد أن الحديث حول فوائد للمواطن بسبب إجراءات المراقبة ليس صحيحاً على الإطلاق. وأكد نتنياهو عزم الحكومة على تحسين أداؤها وإعادة إسرائيل إلى المكان اللائق بها من حيث كيفية ممارستها للمراقبة الحكومية على الأسواق.

نتنياهو: الحكومة ستقوم بالتنقيب عن الغاز الطبيعي

وفقاً لاعتبارات تضمن التنافس والجدوى الاقتصادية

أكد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أن إسرائيل لن تكرر الأخطاء التي ارتكبتها بعض الدول عندما حاولت إيجاد حلول شاملة لمسألة التنقيب عن الغاز الطبيعي والنفط ثم وجدت نفسها في حالة امتعتت فيها من استخراجها بصورة مطلقة.

وأوضح نتنياهو خلال اجتماع الحكومة الأسبوع الماضي، أن الحكومة ستقوم بالتنقيب عن الغاز الطبيعي وفقاً لاعتبارات تضمن التنافس والجدوى الاقتصادية على حد سواء.

وجاءت أقوال رئيس الحكومة هذه تعقيباً على إعلان المسؤول عن منع الاحتكارات ديفيد غيلو اعتراله بهمات منصبه بسبب معارضته للحظة الحكومية المتعلقة باستخراج الغاز الطبيعي.

وقال وزير الطاقة يوفال شتاينيتس في سياق كلمة ألقاها أمام المؤتمر الوطني لشؤون الطاقة الذي عقده معهد الطاقة في إسرائيل في تل أبيب، إن على الحكومة تبني سياسة تشجع على مواصلة التنقيب عن الغاز والنفط من جهة، وتحافظ على مصالح إسرائيل ومواطنيها من حيث المدخولات وأسعار الغاز من جهة أخرى.

ونظم العشرات من ناشطي منظمة «الاتجاه الأخضر» التي تعنى بحماية البيئة تظاهرة قبالة فندق «هيلتون» في تل أبيب الذي عقد فيه هذا المؤتمر، رفعوا فيها شعارات تطالب باعتماد الشفافية في سوق الطاقة ويفرض الرقابة على الأسعار.

وكان رئيس الحكومة نتنياهو أدلى بتصريحات إلى وسائل إعلام في مقر الكنيست قبل اجتماع الحكومة المذكور، تطرق فيها إلى موضوع تعامل الحكومة مع احتياطي الغاز الهائل المكتشف قبالة سواحل إسرائيل في عرض البحر الأبيض المتوسط وإلى إعلان المسؤول عن منع الاحتكارات اعتراله بهمات منصبه.

وقال نتنياهو إن إجراءات درس كيفية التعامل مع الغاز انتهت، وشارك في درس هذه القضية كل من رئيس مجلس الاقتصاد القومي في ديوان رئاسة الحكومة، ورئيس دائرة الميزانيات التابعة لوزارة المالية، والمديرة العامة لوزارة الطاقة، والمسؤول عن موضوع النفط في وزارة الطاقة، والمسؤول عن منع الاحتكارات، وأشار إلى أن هذا الأخير انضرد بمعارضته للصيغة التي طرحتها الجهات المهنية الأخرى، الأمر الذي دفعه إلى تقديم استقالته، وقد أبدى جميع المشاركين الآخرين دعمهم لصيغة تزيد من دائرة المنافسة وتضمن استخراج الغاز بدلاً من بقاءه في أعماق البحر، ويتم بموجبها استقطاب المستثمرين من دون تهريبهم بالإضافة إلى دفع المصالح السياسية المهمة من خلال إمداد بعض دول المنطقة بالغاز، وأكد أنه يدعم الموقف الذي تبنته أغلبية واضحة من المهنيين المختصين.

وأضاف رئيس الحكومة أن على إسرائيل ضمان عدم تكرار ما كان قد جرى في دول أخرى اعتمدت نهجاً شعبوياً في التعامل مع احتياطي الغاز لديها ثم تبين بعد سنوات أن الغاز بقي تحت الأرض لعدم رغبة الشركات الخاصة في استخراجها وفق الاشتراطات الحكومية.

قال رون بن يشاي الممثل العسكري لموقع صحيفة «يديעות احرونوت» الإلكتروني إن قيادة الجيش الإسرائيلي تعمل هذه الأيام على الدفع قدما بخطة عمل جديدة للجيش تحمل اسم «جدعون».

وأشار إلى أنه من المنتظر أن تقدم هذه الخطة إطاراً لميزانية ثابتة لخمس سنوات تسمح للجيش بتنظيم صفوفه وبالتدريب وبناء قوته بصورة تتيح له مواجهة التحديات العسكرية الإقليمية الجديدة بناء على سلم أولويات بصورة فعالة واقتصادية.

وأضاف بن يشاي في مقالة جديدة نشرها قبل عدة أيام: «إن المهمة الأكثر إلحاحا الآن على صعيد الأمن القومي بالنسبة للحكومة وفي لجان الكنيست هي إقرار ميزانية الأمن وخطة العمل المتعددة السنوات للجيش الإسرائيلي.»
«إن المبلغ الذي سيخصص للأمن في الوضع الحالي، سيكون أقل أهمية بالمقارنة مع السرعة التي سيوافق فيها المجلس الوزاري المصغر على خطة العمل الجديدة للجيش الإسرائيلي التي تحمل اسم جدعون. ومن المنتظر أن تقدم هذه الخطة للجيش إطاراً لميزانية ثابتة لخمس سنوات تسمح له بتنظيم صفوفه وبالتدريب وبناء قوته بصورة تتيح له مواجهة التحديات العسكرية الإقليمية الجديدة بناء على سلم أولويات بصورة فعالة واقتصادية. ويشار إلى أن خطتي العمل المتعددة السنوات السابقتين اللتين طرحتا خلال تولي بيني غانتس رئاسة هيئة الأركان العامة لم تقراَ بصورة رسمية على ميزانية الأمن والنزاع الشخصي بين وزيرَي المالية والدفاع وأنصارهما.»

وبالنسبة لخطة «جدعون» كتب هذا المحلل:

لقد عقد رئيس هيئة الأركان العامة الحالي غادي أيزنكوت خطة «جدعون» منذ أن كان نائباً لرئيس هيئة الأركان السابق غانتس. ومن المفترض أن تكون هذه «خطة رشيقة» تستند إلى دروس عملية «الجرف الصامد» العسكرية في قطاع غزة الصيف الماضي. وهدفها الأساس هو المحافظة على جهوزية الجيش الإسرائيلي واستعداده للحرب التي قد تنشب من دون إنذار على عدة جبهات. وتوظيف الجهود في الاستخبارات والتزود بسلاح دقيق يسمح بسحق المنظومة الصاروخية لحزب الله، ويتيح فتح عدد من المجالات التي يتفوق فيها الجيش الإسرائيلي مثل المجال السبيرياني. ويبحث أيزنكوت حالياً في إضافة ذراع سبيرياني إلى ذراعي الجو والبر مهمته الدفاع السبيرياني وجمع المعلومات والهجوم.

ولقد اعترف أيزنكوت بأن الجيش أخطأ في السنوات الأخيرة عندما أعجب قاداته الكبار وتأثروا بصورة مبالغ فيها بالتطورات التكنولوجية الغالية الثمن التي عرضتها عليهم الصناعات الأمنية. وفي رأي العديد من الخبراء في الجيش

وخارجه وكذلك رئيس الأركان الحالي، فإن الاعتماد على التكنولوجيا أدى إلى ضعف التفكير العسكري الإبداعي، وتراجع القدرات العسكرية للقادة في ساحة القتال. وبرز ذلك خلال حرب لبنان الثانية وفي العمليات العسكرية

الثلاث ضد غزة والفشل في معالجة الأنفاق.

ويفضل رئيس الأركان اليوم التوظيف في التدريبات التي تؤدي إلى قدرة مناورة برية ذكية وبارعة، وإلى التكيف السريع مع الظروف المتغيرة، والعمل في عمق أراضي العدو. ويشدد أيزنكوت طوال الوقت علناً على الحاجة للتوفير، ليس فقط لأن التوفير في الموارد أمر مرغوب فيه، بل لأن ذلك يسلط الضوء على مكوّن معرفي في القتال، وهو وسيلة ناجحة من أجل تجنيد التأييد لدى الرأي العام الإسرائيلي. وبناء على ذلك، تقلص في الفترة الأخيرة عدد الجنرالات حول طاولة رئيس الأركان.

وأشار بن يشاي إلى أنه قد يبدو هذا كله جميلاً على الورق، لكن كي يستطيع الجيش أن يطلق رسمياً خطة «جدعون»، فإنه يتعين على وزير المالية الجديد موشيه كحلون أن يتعهد بتقديم عشرات المليارات لرئاسة الأركان خلال خمس سنوات. وهذا أمر لن يسارع إليه وزير المالية لأن الصراع على ميزانية الدولة وعلى ميزانية الأمن سيكون شرساً هذه السنة. ومنذ وقت طويل أعلن مسؤولو وزارة الدفاع حاجتهم إلى ستة مليارات شيكل من أجل القيام بالمهام الأمنية ومن أجل تسديد دفعات إلى جهات مختلفة منها المعاقون والعائلات التكلّي وتعويضات متقاعدَي الجيش وجهازي الشاباك والموساد لأن ميزانية الشاباك والموساد تدخل في الميزانية الأمنية.

وكان هذا قبل الانتخابات عندما جرى تقديم اقتراح لميزانية سنة ٢٠١٥ لم يجر في نهاية الأمر إقرارها. أما اليوم بعد الانتخابات ونتيجة الاتفاقات الائتلافية السخية (ويقول بعضهم عنها إنها فاجرة) التي وقعها بنيامين نتنياهو، برزت فجوة في ميزانية الدولة تقدر بنحو ٧ - ٩ مليارات شيكل قبل إضافة شيكل واحد إلى ميزانية الأمن. في مثل هذا الوضع أصبح من الواضح لمسؤولي المؤسسة الأمنية أن ميزانية الأمن الكبيرة ستتحول إلى مرشح أساس لعملية تقطيع وتخفيض من جانب وزير المالية وسائر وزراء الحكومة.

وختم المحلل:

«بلغ مجموع العام لميزانية الأمن في مطلع سنة ٢٠١٥ قُبل المضي إلى الانتخابات نحو ٦٤ مليار شيكل (بما في ذلك المساعدة الأميركية) وهذا مبلغ ضخم يوازي ثلث ميزانية الدولة العامة، ونحو ٦٠٪ من الناتج الوطني الخام. لكن وزير الدفاع موشيه يعلون ورئيس هيئة الأركان يقولان علناً أن هذا المبلغ لا يكفي، وإنه من دون زيادة ستكون هناك حاجة

خطة عمل جديدة للجيش الإسرائيلي:

الهدف الأساس المحافظة على جهوزية الجيش الإسرائيلي واستعداده للحرب التي قد تنشب من دون إنذار على عدة جبهات!



الجيش الاسرائيلي: صناعة الموت.

في غضون ثلاثة اشهر.

وقالت مصادر أمنية إسرائيلية رفيعة المستوى إن هذا الإجراء اتخذ في ضوء العبور المستخلصة من عملية «الجرف الصامد» العسكرية في قطاع غزة لأصيف الفائت.

وأضافت هذه المصادر نفسها أن المنظمات الفلسطينية في القطاع أدركت خلال تلك العملية العسكرية أن منظومة «القبّة الحديدية» المضادة للصواريخ تستطيع اعتراض غالبية القذائف الصاروخية التي تطلقها على الأراضي الإسرائيلية لكنها تواجه صعوبات في اعتراض قذائف هاون قصيرة المدى، وبالتالي ستركز هذه المنظمات جهودها في المستقبل على إطلاق قذائف هاون باتجاه التجمعات السكنية المحاذية للسياج الأمني في منطقة الحدود بين إسرائيل والقطاع.

كما أعلن الجيش الإسرائيلي أنه يستكمل حالياً عملية تطوير جهاز صافرة إنذار جديد سيتم استخدامه في مناطق مرابطة القوات العسكرية، وذلك في إثر وقوع عدة حوادث خلال عملية «الجرف الصامد» أسفرت عن مقتل وجرح جنود في مناطق المرابطة القريبة من قطاع غزة.

الداخلية خلال أي مواجهة عسكرية في المستقبل إلى ضربات أشد من الضربات التي تعرضت لها في المواجهات السابقة.

وتطرق رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو خلال اجتماع الحكومة أول من أمس، إلى التمرين القطري لقيادة الجبهة الإسرائيلية الداخلية، فأكد أنه يهدف من ضمن أمور أخرى إلى تحضير الجبهة الداخلية للحروب المستقبلية بعد أن اتضح أن هذه الجبهة تشكل أصلاً خط المواجهة كما حدث أثناء عملية «الجرف الصامد» العسكرية التي شنّها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة الصيف الفائت وأثناء حروب وعمليات عسكرية أخرى وقعت خلال السنوات الأخيرة.

وعشية هذا التمرين أعلن الجيش الإسرائيلي أنه يعمل هذه الأيام في تركيب أجهزة رادار تكتيكية في منطقة قذائف هاون وتوفير إنذار للتجمعات السكنية القريبة من حدود القطاع بشأن احتمال سقوط قذائف فيها. ومن المتوقع أن تنتهي عملية تركيب جميع أجهزة الرادار هذه

مثلما حدث في العام ٢٠١٤، إلى وقف التدريبات والمنس باستعداد الجيش للحرب».

تمرين قطري لقيادة الجبهة الإسرائيلية الداخلية لخمسة أيام

من ناحية أخرى بدأ أول من أمس الأحد تمرين قطري لقيادة الجبهة الإسرائيلية الداخلية يستمر خمسة أيام بمشاركة السلطات المحلية وجهاز التربية والتعليم وقوات الإنقاذ والدوائر الحكومية.

وسيلعب التمرين ذروته اليوم الثلاثاء حيث تطلق صافرات الإنذار في الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق قبل الظهر وفي الساعة السابعة وخمس دقائق مساءً، وعندنها سيطب من جميع السكان الدخول إلى الملاجئ أو إلى الأماكн المحمية.

وقال مصدر رفيع المستوى في قيادة الجبهة الداخلية إن هذا التمرين يأتي في ضوء تدريبات سائدة لدى قيادة الجيش تشير إلى أنه من المتوقع أن تتعرض الجبهة

نتنياهو يرسخ لنفسه «حكم الفرد» في مجال تشريع القوانين!

«رئيس المحكمة العليا الأسبق: النواة الديمقراطية في إسرائيل هشّة من جراء ثلاث ظواهر أهمها هيمنة النزعة الأمنية على الحياة العامة»*

واكد باراك على أن «النواة الديمقراطية في إسرائيل هشّة، لأن هناك ثلاث ظواهر تجعلها هشّة. الظاهرة الأولى، هي أن جذورنا الديمقراطية ليست عميقة. والهجرات اليهودية المختلفة، من دول الاتحاد السوفييتي السابق في القطاع أدركت خلال تلك العملية العسكرية أن منظومة «القبّة الحديدية» المضادة للصواريخ تستطيع اعتراض غالبية القذائف الصاروخية التي تطلقها على الأراضي الإسرائيلية لكنها تواجه صعوبات في اعتراض قذائف هاون قصيرة المدى، وبالتالي ستركز هذه المنظمات جهودها في المستقبل على إطلاق قذائف هاون باتجاه التجمعات السكنية المحاذية للسياج الأمني في منطقة الحدود بين إسرائيل والقطاع.

كما أعلن الجيش الإسرائيلي أنه يستكمل حالياً عملية تطوير جهاز صافرة إنذار جديد سيتم استخدامه في مناطق مرابطة القوات العسكرية، وذلك في إثر وقوع عدة حوادث خلال عملية «الجرف الصامد» أسفرت عن مقتل وجرح جنود في مناطق المرابطة القريبة من قطاع غزة.

وأردف أن «النقطة الثانية هي التوتر الأمني، فنحن نعيش في توتر أمني منذ اليوم الأول (لقيام الدولة) وهذا التوتر لا يتوقف. وعندما يكون هناك توتر أمني، ما الذي يريده الشعب؟ الأمن، والأمن قد ينتهك الحقوق، وقرارات حكم في المواضيع الأمنية تميل إلى المساس بحقوق الإنسان». وثابع أن «العامل الثالث للهشاشة هو غياب ثقافة الحكم. وفكرة ليس مناسباً» ليست موجودة عندنا. وأعضاء كنيست ليس لديهم ثقافة حكم يطالبون دائماً بضبط النفس وكبحها من المحكمة العليا فقط... ويجب أن يكون هناك كبح وضبط للنفس من جانب الكنيست والحكومة أيضاً. ولا يوجد أمر كهذا».

وأشار باراك إلى أن المحكمة العليا ألغت طوال العشرين عاما الماضية ١٢ قانونا فقط، بينما المحكمة الدستورية في بولندا ألغت ٦٠ قانونا في عام واحد، وفي كندا تلغي المحكمة ما بين ثلاثة إلى خمسة قوانين في السنة. وفيما أعلن كحلون وحده من بين جميع الأحزاب في الائتلاف، أنه لن يؤيد مشاريع قوانين تهدف إلى إضعاف المحكمة العليا، قال باراك إن «كل المشكلة هي أن المبنى الدستوري عندنا هو مبنى غير مستقر وفيه خلل وهو هش، وأية نزوة لعضو كنيست لديه فجأة أغلبية عفوية مؤيدة في الكنيست، بإمكانها أن تقلب كل شيء».

وحول حل الصراع، قال إن «الحل بأيدي الكنيست والحكومة، وعليهما أن يختارا بين دولة للشعب كله أو دولة واحدة للشعبين، يكون فيها اليهود أقلية، إضافة إلى أن هذا الوضع كله ينطوي على دفع أثمان أخرى كبيرة جدا». وقال إن هناك قرارات أصدرها قضاؤ ويسأف عليها وبينها قرار الإبقاء على احتجاز الأسير اللبناني مصطفى الديبراني وآخرين ك«ورقة مساومة» من أجل الحصول على معلومات عن الطيار المفقود رون اراد، وأشار إلى أنه غير قراره لاحقا وبمالإفراج عنه.

كذلك يتوقع طرح قوانين في مجال الإعلام، في الوقت الذي أمر نتنياهو فيه على تولي حقبة الاتصالات. وتشير التقديرات إلى أن نتنياهو سيسعى، من خلال سن قوانين، إلى تحويل القناة التلفزيونية الثانية إلى جسمين إعلاميين، والسماح بفتح قنوات تلفزيون أخرى، وتشديد شروط تمديد رخصة القناة التلفزيونية العاشرة، التي انتقدت نتنياهو بشدة، مقابل منح تسهيلات للقناة ٢٠ التلفزيونية اليمينية، ومنع سن قانون يمنع توزيعا مجانيًا لصحيفة «يسرائيل هيوم»، (إسرائيل اليوم) التي تأسست خصيصا من أجل دعم نتنياهو وسياسته.

كذلك يتوقع أن تبحث اللجنة قريبا في سن «القانون النزويجي»، الذي يسمح لعضو كنيست من كتلة لا يزيد عدد أعضائها عن ١٢ نائبًا بالاستقالة من الكنيست وإخلاء مكانه لمرشح آخر من قائمة حزبه. وغاية هذا القانون هي تمكين شاكيد من الاستقالة لتحل مكانها المرشحة شولي معلم - زفاخيلي، المقربة من رئيس «البيت اليهودي» نفتالي بينيت، وقانون آخر تعززت اللجنة دفعه، يتعلق بالسماح للإسرائيليين الذين يعيشون خارج البلاد بالتصويت في انتخابات الكنيست. ويعتبر حزب الليكود أن هذا القانون لن يسمح لجمع الإسرائيليين في الخارج بالتصويت وإنما فقط من يمكنون في الخارج في بعثة إسرائيلية أو بهدف الدراسة. ووفقا لتقارير إعلامية، فإن وزارة الدفاع الإسرائيلية تعززت أن تطلب من اللجنة سن مشروع قانون «المقاتلين غير القانونيين»، الذي يسمح لإسرائيل بأسر شخص شارك في هجمات ضدها فيما القانون الدولي يمنحه مكانة أسير حرب.

القاضي باراك: الديمقراطية في إسرائيل هشّة

يسعى حكم اليمين في إسرائيل، بصورة غير مباشرة، إلى إضعاف قوة المحكمة العليا، رغم أنها محكمة غير منصفة في مجال حقوق الإنسان وصادقت مرارا على قرارات سلطات الاحتلال. وأعلنت شاكيد مرارا أنها ستعمل خلال ولايتها في هذا الاتجاه، ومن بين أجداتها منع المحكمة العليا من إلغاء قوانين عنصرية ومعادية للديمقراطية يبادر إليها نواب اليمين. وتطرق إلى هذا الموضوع، وموضوع الديمقراطية في إسرائيل عموما، الرئيس الأسبق للمحكمة العليا، القاضي المتقاعد اهارون باراك، مؤخرا في مقابلة أجرتها معه صحيفة «يديעות احرونوت».

ووجه باراك تحذيرا مبثنا من الأجواء التي يخلقها اليمين والحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو، وذكر في هذا السياق النظام الحازي في ألمانيا. وقال إن «المحكمة العليا في ألمانيا، في بداية الثلاثينيات، لم تتمكن من إلغاء قوانين، ولدى قناعة كاملة بأنه لو كانت في ألمانيا حينذاك محكمة قوية وانتقد قضائي، لكان بالإمكان منع (الزعيم النازي أدولف) هتلر. ولكن عندما أصبح في الحكم أصبح مستحيلا المساس به».

وتُسقط الحاجة لإثبات نية راشق الحجارة. ويحدد القانون العقوبة على مخالفة هذا القانون بالسجن الفعلي لمدة تصل إلى عشر سنوات. وتسعى شاكيد من خلال مشروع القانون إلى تقليص الفوارق في درجات العقوبة بين الحد الأقصى الذي يتحيه القانون الساري اليوم، والذي تصل عقوبة السجن بموجبه إلى ٢٠ عاما، وبين الأحكام الخفيفة التي تصدر على أرض الواقع بسبب الصعوبة في تحديد نية إلحاق الأذى برجال الشرطة. وأوضحت أن الحاجة للتعديل جاءت بعد تقديم آلاف لوائح الاتهام سنويا بتهمة رشق الحجارة لكن بسبب صعوبة تحديد نية إلحاق الأذى برجال الشرطة تصدر المحكمة أحكاما خفيفة.

والتعديل الذي تطرحه شاكيد هو عمليا إضافة مخالفة جديدة في إطار القانون، وينص على «منع رشق الحجارة أو أي شيء (يمكن أن يتسبب بأذى) حتى لو لم يكن بهدف إلحاق الأذى بأفراد الشرطة بل لتعطيل وتشويش عمل أفراد الشرطة وعرقلة أداءهم لمهمتهم».

مشاريع قوانين على جدول أعمال اللجنة

تؤيد شاكيد، وكذلك ليفين، سن قوانين تهدف إلى إضعاف المحكمة العليا. لكن قياديين في حزب الليكود استبعدوا أن تقدم شاكيد على طرح مشاريع قوانين كهذه. في هذه المرحلة على الأقل، وذلك لأنها لا تريد الدخول في مواجهة مع الجهاز القضائي الذي ترأسه كوزيرة عدل، وكذلك بسبب معارضة حزب «كولانو»، ويسمح الائتلاف مع «كولانو» لنواب هذا الحزب بمعارضة قوانين ضد المحكمة العليا والتصويت ضدها لدى طرحها على الهيئة العامة للكنيست ولجانها. كذلك يعارض هذا الحزب «قانون القومية» العنصري والمعادي للديمقراطية، كونه يخضع القوانين المدنية للشريعة اليهودية، وهو مشروع قانون حاول نتنياهو طرحه في ولايته السابقة.

لكن من الجهة الأخرى، يتوقع أن تبحث اللجنة الوزارية لشؤون التشريع في أحد اجتماعاتها القريبة في «قانون الجمعيات» الذي يهدف إلى التضييق ولاحقة المنظمات الحقوقية الإسرائيلية، وخاصة اليسارية والتي توثق انتهاكات الاحتلال بحق الفلسطينيين. وسيتم القيام بذلك بحسب مشاريع قوانين قدمت في الماضي، من خلال تحديد التمويل لهذه المنظمات الحقوقية من دول أجنبية وعدم إعفاء هذا التمويل من الضريبة. ورغم أن الائتلاف بين حزبي الليكود و«البيت اليهودي» لا يلزم بأي كتل الائتلاف بتأييد هذا القانون، إلا أن مصدرا رفيعا في «البيت اليهودي» شدد على أن «هذا القانون سيسب في هذه الولاية»، وقال إنه «توجد أغلبية في الائتلاف تؤيد مشروع القانون هذا. وحتى لو أن حزب كولانو عارض القانون في اللجنة الوزارية لشؤون التشريع فإن رئيس الحكومة سيطرحه في الهيئة العامة للحكومة حيث توجد أغلبية كبيرة مؤيدة له».

أحزاب اليمين، قال ليفين إنه يوجد بيني وبين أييليت تفاهم جيد وسيكون هناك تنسيق جيد».

وعبرت أحزاب المعارضة عن قلقها إزاء القوة الكبيرة التي يبدي نتنياهو، وحذر عضو الكنيست دوف حنين، من التاقمة المشتركة، من «حكم فردي» من جانب نتنياهو، وقال إنه «عندما يشعر نتنياهو بأنه في موقف أقلية فإن بإمكانه استخدام الفيتو ومنع دفع قانون كهذا أو ذلك. وهذا ليس مقبولا أبدا في المفاهيم الديمقراطية، وسيكون من الصعب على الجمهور معرفة الظروف التي سيستخدم نتنياهو فيها الفيتو، فاللجنة لا تعتمد الشفافية ولا تدون بروتوكول في اجتماعاتها، كما أن قراراتها لا تتخذ بتصويت عادي وإنما من خلال تفاهات صامتة بين كتل الائتلاف ومن خلال صفقات سياسية تنسج خلف الكواليس.

ونقلت صحيفة «هارتس» عن مصدر في حزب الليكود قوله إن «من حسنات هذه اللجنة هو أن التصويت فيها يتم بصفقات صامتة. والشفافية ستجعل من الصعب وحسب عقد تحالفات ودفع مواضيع، ولذلك فإن احتمالات خطوبة كهذه (اعتماد الشفافية) ضئيل».

المصادقة على قانونين جديدين ضد الفلسطينيين

صادقت اللجنة لشؤون التشريع، خلال اجتماعها أول من أمس، على مشروع قانون ضد الفلسطينيين. وقررت أن يؤيد الائتلاف في الكنيست مشروع قانون يمنع الأسرى الامنيين من حق إجراء محادثات هاتفية مع عائلاتهم بادعاء الخوف من إعطاء توجيهات من السجن لتنفيذ هجمات. ويشار إلى أن سلطات السجن نادرا ما طبقت هذا الحق.

وينص مشروع القانون، الذي قدمته شاكيد، باسم وزارتها، على سحب الحق بإجراء محادثة هاتفية حتى من المعتقلين بشبهة ارتكاب مخالفات خفيفة نسبيا. وإلى جانب منع الذين ارتكبوا عمليات قتل واختطاف وتجسس وتحطيم طائرة، فإن مشروع القانون يمنح هذا الحق عن ضبطت بحوثهم سكين أو شاركو في مواجهات.

وقالت مصادر في وزارة العدل إنه سيتم البحث في إمكانية التفريق بين أسرى محادثة وبالفين «ظالما أن الأمر لا يمس بأمن الدولة». ويشار إلى أن القانون الإسرائيلي يمنح حتى الآن الأسرى والسجناء الحق بإجراء محادثات هاتفية، خلافا لحريات أخرى مشروطة بقرار إدارة السجن.

كذلك أقرت هذه اللجنة في أول اجتماع لها مشروع القانون الذي يشدد العقوبات على راشقي الحجارة الفلسطينيين، والمعروف باسم «قانون أطفال الحجارة». وينص مشروع القانون على تشديد العقوبات على راشقي الحجارة على أفراد الشرطة أو المركبات الإسرائيلية «حتى لو لم تثبت نيتهم إلحاق الأذى بأفراد الشرطة».

وتقترح شاكيد تعديلا للقانون بحيث لا يفرق بين إلقاء حجر بهدف إلحاق الأذى وبين رشق الحجارة خلال عمليات الاحتجاج،

إعداد: برهوم جرابسي

النمو في الربع الأول أقل من التوقعات: ٢.٥٪!

نسبة النمو جاءت أقل من التوقعات بسبب عدم إقرار ميزانية هذا العام

المالية وبنك إسرائيل المركزي، ما جعلهما يتوقعان ارتفاعا للنمو الاقتصادي في العام الجاري، أعلى مما كان عليه في العام الماضي ٢٠١٤، بنسبة ٢.٩٪. وبيات الحديث في وزارة المالية عن نمو في العام الحالي بنسبة ٣.٥٪، بدلا من التوقعات السابقة التي تحدثت عن نسبة ٣٪. في حين أن بنك إسرائيل بات يتحدث عن نمو بنسبة ٢.٣٪. كما رفع توقعاته للنمو في العام المقبل ٢٠١٦ إلى نسبة ٣.٥٪.

وتعددت مصادر "تساؤل" وزارة المالية، فبعد أن أعلن مكتب الإحصاء المركزي أن النمو في العام الماضي كان ٢.٧٪ تبين لها لاحقا أن النمو الإجمالي بلغ ٢.٩٪، بعد أن كانت وزارة المالية وبنك إسرائيل المركزي قد طرعا توقعات تراوحت ما بين ٢٪ إلى ٢.٣٪.

والمؤشر الآخر لارتفاع النمو، كان نمو الربع الأخير من العام الماضي الذي سجل نسبة مفاجئة لكل الأوساط الاقتصادية، وبلغت ٦.٦٪ (سابقا جرى الحديث عن نسبة ٧.٧٪)، وهي أعلى نسبة نمو يسجلها ربع سنوي منذ العام ٢٠٠٨. كذلك تقول وزارة المالية إن العجز في الموازنة العامة استمر في التراجع في العام الجاري، بعد أن رسا في نهاية العام ٢٠١٤ عند نسبة ٢.٨٪، ويات في الربع الأول من العام الجاري في حدود ٢.٦٪.

في منتصف شهر تشرين الثاني المقبل.

وكان الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٥، انتهى بفائض قرابة ٨٠٠ مليون دولار عما كان مخططا لمداخيل الضرائب في نفس الفترة، وتتوقع سلطة الضرائب أن يكون الفائض السنوي في هذا العام ما بين ٣ مليارات إلى ٤ مليارات دولار، ما سيطرح أسئلة حول شكل هذا الفائض، إن كان لزيادة الميزانية، أو لتسديد الدين العام وتخفيض نسبته من الناتج العام.

وبحسب تقرير سلطة الضرائب في حينه، فإن هذا الفائض عكس حراكا اقتصاديا لم يظهر بعد في التقارير الاقتصادية الرسمية، التي تواصل الحديث عن حالة تباطؤ اقتصادي، وتنعكس بشكل خاص في وتيرة التضخم المالي "السلبى". وبحسب التخطيط المسبق، فإن الهدف الذي وضع لمداخيل الضرائب للعام الجاري ٦٦٢ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٦٦ مليار دولار. وبلغ مجموع ما تم جبايته في الربع الأول من هذا العام ما يقارب ١٨ مليار دولار، أي زيادة بنسبة ٥.٣٪ عما تمت جبايته في نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٤، ولكنه يزيد بنحو ٨٠٠ مليون دولار، عن الهدف للربع الأول من هذا العام.

وقادت المعطيات الاقتصادية "الإيجابية" إلى خلق أجواء تفاؤلية في وزارة

قال مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في تقريره الدوري إن النمو الاقتصادي في الربع الأول من العام الجاري سجل ارتفاعا بنسبة ٢.٥٪، وهي نسبة أقل بكثير من التوقعات، نظرا لما كان عليه النمو في الربع الأخير من العام الماضي- ٢٠١٤، بنسبة ٦.٦٪، وأيضا نظرا لسلسلة من المؤشرات التي دلت على ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي، الذي قاد إلى فائض في خزينة الضرائب.

وجاءت هذه النسبة "مخيبة لآمال" المؤسسة الاقتصادية الرسمية، والقطاع الخاص، إذ أن الحديث كان يجري عن نسبة نمو أعلى. إلا أنه حسب تفسيرات مكتب الإحصاء، والمحللين الاقتصاديين، فإن السبب المركزي الذي يقف وراء هذه النسبة الضعيفة، هو عدم إقرار الميزانية العامة للعام الجاري- ٢٠١٥، وإتباع سياسة ميزانية منضبطة، لا تتحرر فيها ميزانيات أكبر لمشاريع تطويرية، ولا يتم دقق موارد مالية أكبر على المؤسسات. فالمؤسسات الرسمية والوزارات تعمل حاليا بموجب ميزانية العام الماضي ٢٠١٤، مقسمة على ١٢ جزءا، ويتم تخصيص ميزانية شهرية لكل مؤسسة، إلى حين إقرار الميزانية العامة، وهذا وفق ما يفرضه القانون. ومن المتوقع أن يقر الكنيست ميزانية هذا العام، سوية مع ميزانية العام المقبل ٢٠١٦.

تراجع حاد بنسبة ١٩٪ في السياحة في الثلث الأول من العام الحالي

التراجع في هذا العام استمرار للتراجع في العام الماضي بنسبة ٨٪



في السياحة البرية إلى مصر. نظرا للظروف الأمنية السائدة في صحراء سيناء. إلى ذلك، فقد قال تقرير عالمي إن إسرائيل حلت في المرتبة ٧٢ في التدرج العالمي للمنافسة السياحية، من أصل ١٤٣ دولة شملها التدرج، ولتراجع بذلك عشرين مرتبة إلى الخلف، عما كانت عليه في العام ٢٠١٣. والعالم الأبرز الذي يضع إسرائيل في هذه المرتبة الأخرى هو كلفة السياحة العالمية، إذ حلت إسرائيل في المرتبة ١٣٦ من أصل ١٤٣. أما في مستوى الأمن والأمان فقد حلت إسرائيل في المرتبة ٩٩ مقابل المرتبة ٤٦ في العام ٢٠١٣. كما بين التدرج ارتفاع الأسعار، وكلفة الإقامة، وغيرهما من البنود، ما يجعل إسرائيل ضعيفة في المنافسة السياحية.

تراجع حاد بنسبة ٤٤٪ في عدد السياح ليوم واحد، والدولة الأبرز التي يصل منها سياح ليوم واحد هي روسيا، إما عن طريق البحر في رحلات تنتقل في عدة دول واقعة على البحر الأبيض المتوسط، وإما أنهم كانوا يصلون برا من معبر طابا المصري، حيث تكون إقامتهم الدائمة.

في المقابل، فإن سياحة حملة الجنسية الإسرائيلية إلى الخارج سجلت في الثلث الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٩.٥٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وتبين أن نسبة السياح المغادرين عبر الجو ارتفعت بنسبة ١١.١٪، وعبر البحر ارتفعت بنسبة ١٠.١٪، وفي المقابل فإن السياحة عبر المعابر البرية، بمعنى مصر والأردن، قد تراجعت بنسبة ٩.٣٪. وكما يبدو فإن التراجع الأكبر كان

يسود القلق في القطاع السياحي الإسرائيلي بسبب التراجع بنسبة تقارب ١٩٪ في أعداد السياح، في الثلث الأول من العام الجاري، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٤، الذي سجل هو أيضا تراجعا بنسبة ٨٪، عن العام الذي سبقه- ٢٠١٣.

وبحسب التقارير فإن التراجع يعود لعدة عوامل، أبرزها الأزمة الاقتصادية في دول العالم المتطورة، والقلقل في الشرق الأوسط، التي تمنع إعداد رزم سياحية متعددة الدول، إضافة إلى المنافسة السياحية في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط.

ويقول التقرير الصادر عن مكتب الإحصاء المركزي إن السياحة تراجعت في الثلث الأول بالمجمل بنسبة ١٨.٥٪، وهذا ناتج عن تراجع بنسبة ١٦٪ في عدد السياح الداخلين إلى إسرائيل، وتراجع بنسبة ٤٤٪ في أعداد السياح ليوم واحد من دون إقامة، وهذا الجانب من السياحة الأكثر تضررا من القلاقل في الشرق الأوسط، إضافة إلى أن أكبر نسبة من هذه السياحة هي من روسيا التي تواجه أزمة اقتصادية.

ويقول مكتب الإحصاء إن شهر نيسان شهد تحسنا ما، عوض عن التراجع الحاد الذي شهدته الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، بنسبة ٢.٨٪، ويعود الارتفاع في شهر نيسان إلى أن أعياد الفصح المسيحي والعبري جاءت كلها هذا العام في منتصف الشهر.

وكانت السياحة في العام الماضي ٢٠١٤، قد شهدت تراجعا بنسبة ٨٪، مقارنة مع أعداد السياح في العام الذي سبق ٢٠١٣. وبلغ عدد السياح في العام الماضي ٣.٣ مليون زائر وسائح. ويعود ذلك التراجع أساسا إلى العدوان الإسرائيلي على غزة، ولكن ساهمت أيضا بشكل محدود الأوضاع الاقتصادية في دول تعد مصدر سياحة لإسرائيل، وأبرزها روسيا، التي تواجه بوادر أزمة اقتصادية حادة.

وبلغ عدد الزوار إجمالا بما يشمل السياح ٣.٣ مليون نسمة، من بينهم ٢.٩ مليون سائح، وهذا لوحده سجل تراجعا بنسبة ١٪، رغم أن العام الماضي كان من المفترض أن يسجل ارتفاعا حادا، كما سنرى في التفصيل لاحق هنا. ووصل نحو ٢.٥ مليون سائح وزائر عبر الجو، وهذا شكل تراجعا بنسبة ٢٪، بينما بلغ عدد الداخلين برا نحو ٤٠٠ ألف نسمة، وهذا سجل ارتفاعا بنسبة ٥٪. ويشير التقرير إلى أن التراجع الحاد في عدد الزوار الإجمالي ٨٪ نابع من

"المشهد" الاقتصادي

موجز اقتصادي

البطالة في نيسان تسجل أدنى مستوى

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن البطالة في شهر نيسان سجلت أدنى لها منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن وبلغت ٤.٩٪، من بين هم في عمر ١٥ إلى ٦٤ عاما، مقابل نسبة ٥.٣٪ في شهر آذار، كما بلغت نسبة البطالة من بين الشريحة العمرية من ٢٥ إلى ٦٤ عاما نسبة ٤.٢٪ مقابل نسبة ٤.٦٪ في شهر آذار الماضي. ويقول تقرير المكتب إن نسبة المنخرطين في سوق العمل من الشريحة العمرية من ١٥ إلى ٦٤ عاما بلغت ٦٤٪، وترتفع هذه النسبة إلى ٧٥.٥٪ بين الشريحة العمرية من ٢٥ إلى ٦٤ عاما. ويقول التقرير إن عدد العاملين في وظائف جزئية رغمًا عنهم راوح مكانه في شهر نيسان الماضي، وبقي في حدود ٩٨ ألفا، ويشكلون نسبة ٢.٧٪ من إجمالي العاملين، مقابل ٢.٨٪ في الربع الأخير من العام الماضي.

ويبلغ حجم القوى العاملة في إسرائيل ٣.٢٢ مليون نسمة، وبلغ عدد العاملين عن العمل نحو ١٨٧ ألف عاطل عن العمل. وتقول الباحثة في مؤسسة الضمان الاجتماعي (مؤسسة التأمين الوطني) إستر طوليدانو إن المشكلة التي تواجه سوق العمل ليست البطالة، بل أولئك الذين يعملون في وظائف ليست بمستوى مؤهلاتهم، أو بوظائف جزئية.

إلا أن التقرير يتحدث عن نسبة عامة وليست تفصيلية كتلك التي تعرضها سلطة التشغيل الإسرائيلية على مستوى البلديات لتظهر صورة قاتمة عما هو عليه الوضع في المجتمع العربي حيث تتراوح نسبة البطالة ما بين ٢٣٪ إلى ٢٥٪. كذلك فإن مثل هذه التقارير لا تأخذ بعين الاعتبار الشريحة التي لم تنخرط إطلاقا في سوق العمل، وخاصة جمهور النساء، وبشكل أخص النساء العربيات، التي تنتشر بينهن أعلى نسبة بطالة، تصل فعليا إلى نحو ٦٥٪.

تأجيل استخراج الغاز من أكبر الحقول إلى العام ٢٠١٩

قالت مصادر اقتصادية إسرائيلية إن ضخ الغاز من حقل "نفياتان" الإسرائيلي في البحر الأبيض المتوسط، سيتأخر إلى العام ٢٠١٩، بعامين عما هو مقرر، وهذا هو الحقل الذي من المفترض أن يكون مصدر الغاز الذي ستبيعه شركة "نوبل إنرجي" الأميركية إلى الأردن ومصر. وقال المحلل الاقتصادي "مامون" في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، إن حقل الغاز سيبدأ ضخ الغاز إلى إسرائيل في العام ٢٠١٩، بتأخير عامين عن توقعات شركة "ديلك" الإسرائيلية، الشريكة الأكبر في هذا الحقل.

وبحسب التقرير، فإن التأخير نابع من الخلاف الذي نشب في الأشهر الأخيرة، مع المسؤول عن قيود الاحتكارات في وزارة المالية الإسرائيلية، ديفيد غيلو، الذي طالب بتفكيك الاحتكار لشركة "ديلك" و"نوبل إنرجي" في حقول غاز أخرى عدا حقل "نفياتان". إلا أن حكومتي بنيامين نتنياهو السابقة والحالية، أفتتاكل هذه القويود، ما دفع غيلو إلى إعلان استقالته من منصبه في الأسبوع الماضي احتجاجا على سياسة حكومته.

ويقول القائمون على حقل الغاز، إن الخلاف مع المسؤول إياه قاد إلى تأخير في مشاريع تطويرية، وإلى إلغاء عقود مع مقاولي تنفيذ في الحقل، ولهذا فإن ضخ الغاز إلى إسرائيل سيتأخر إلى نهاية العام ٢٠١٩، إلا أن التقرير لم يذكر مصير الاتفاقية بين "نوبل إنرجي" الأميركية وبين الأردن، وبموجب الاتفاقية فإن الأردن سيبدأ بالتزود بالغاز في منتصف العام ٢٠١٨.

وقالت الصحيفة إن هذا التأخير سيقود إلى خلل في تزويد شركة الكهرباء الإسرائيلية بالغاز، التي سارعت مصادر فيها للتلميح باحتمال رفع سعر الكهرباء للمستهلك بنسبة ١٠٪، بعد أن كانت قد تراجعت بالنسبة ذاتها في شهر شباط الماضي.

إلى ذلك، أعلن وزير المالية موشيه كحلون عن تراجعها عن تولي المسؤولية عن حقول الغاز والاحتكارات فيها، بسبب علاقته الوطيدة مع أحد المستثمرين.

التمييز يطول النساء المؤهلات القويات

قال استطلاع جديد إن التمييز في الرواتب ضد النساء لا يقتصر فقط على النساء العاملات بالمؤهلات والوظائف السائدة في قطاع العمل، بل يطول أيضا النساء ذوات المؤهلات العالية، والوظائف والمناصب الوظيفية العالية.

فقد قال استطلاع أجرته إحدى الشركات لصالح صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية لتقعة صحفية "هآرتس" الإسرائيلية، إن الفجوة بين رواتب النساء والرجال، من أصحاب المسؤوليات، في كبرى الشركات المتداولة في مؤشر بورصة "تل أبيب ١٠٠"، وصلت إلى ٣٥٪ لصالح الرجال، في نفس المستوى الوظيفي الكبير.

فمثلا تكلفة معدل الراتب لمدير عام في هذه الشركات يصل إلى ١.٧ مليون دولار سنويا، في حين أن المعدل للنساء يلامس مليون دولار، ما يعني أن الفجوة تصل إلى ١٧٪، ولكن الفجوة تصل إلى ٧٥٪ في معدلات كلفة رواتب نواب المدراء العاملين، ٩١٢ ألف دولار للرجال، مقابل ٥١٩ ألف دولار للنساء، ثم تنخفض الفجوات في المستويات الوظيفية لتتراوح ما بين ٤٪ كفجوة حد أدنى إلى ٤٢٪.

وتؤكد كافة الأبحاث والتقارير الرسمية والتخصصية أن التمييز ضد النساء قائم في كافة مرافق العمل، وعلى كافة مستويات الوظيفة، وحسب التقرير الرسمي لوزارة المالية الذي يصدر سنويا، فإن معدل أجور النساء في القطاع الإسرائيلي يصل إلى ٧١٪ من معدل الأجور العام، بينما معدل أجور الرجال يتجاوز نسبة ١١٥٪ من معدل الأجور العام. وفي هذا أيضا هناك فجوات بين العرب واليهود، على المستوى العام وأيضا بين الرجال والنساء. فمثلا معدل أجور العرب يساوي ٦٧٪ من معدل الأجور العام.

من يسيطر على "الميكروفون القومي"؟

عن الجدل بين اليمين واليسار بشأن السيطرة على وسائل الإعلام

الخارجية. وقد عرض "الأخر" بشكل مقولب "حريديم" "فلسطينيين". وتم التركيز على المجموعات التابعة لنط "تعبوواجه العالم". ومحاوله تعريف "الإسرائيلية" وربطها بالصحيفة، "صحيفة الدولة" ولربما أن مالكي الصحيفة لديهم مواقف يسارية على المستوى الشخصي، ولكن على مدى السنين ظلوا يختلفون لثرائيهم صورة عالم منغلقة، ونزعات انعرالية وقومية. عدا هذا، فإنه تقريبا منذ عقدين تبدل أوساط اليمين جهودا ممولة، من أجل تغيير "التوجيه اليساري"، وفسر كُتاب وإعلاميين من التيار الديني الصهيوني، في قلب وسائل الإعلام المركزية. وهذا جهد سفير الخارطة الإعلامية لتصبح شكلا لم يشهده أحد من قبل. وهذا يبدأ من مدرسة السينما وما فوق، ونشاط صندوق "أفي حاي" الذي أغرق شاشة التلفزيون بمواضيع مرتبطة باليهودية والشخصيات المتدينة، مروراً بسلسلة مبادرات اعلامية، ذات توجهات يمينية- مجلة "مكور ريشون"، وقناة تخليط (أغلقت لاحقا)، والمجلة الثقافية "تخليط" (أغلقت)، وإذاعة المستوطنين "غالي يسرائيل"، التي تم ترخيصها بوسائل ليس معروفة وليست مفهومة، ثم قناة "٢٠٠" الجديدة، ثم توجهات صحيفة "معاريف" الجديدة، باتجاه التيار الديني الصهيوني، والقرار الذي اتخذته إذاعة الجيش، التنوع في طابع الإذاعة، ومن فوق كل هذا، صحيفة "يسرائيل هيوم"، تحت مظلة كل هذا، انطلقت بشكل مبرمج أصوات جديدة داخل وسائل الإعلام المركزية، ومن بينهم أوري أورباخ (توفي مؤخرا) وعميت سيغل وحانون داوم وأريئيل سيغل وكوبي أريئيل وإيلي عمروسي.

وعلى ضوء هذا يطرح السؤال: هل في هذه الحال الإعلام الإسرائيلي "يميني" أم "يساري"؟ إن الجدل الذي نشأ بين صحافيين بارزين في قناتين مركزيين، إن كان من ناحية اليمين أو اليسار، يدل على أن الإعلام ليس يساريا كما يخيل، وإنما حلبة للصراع الحزبي.

ومن بقي موشوشا ومتروكا على الهامش، هو الجمهور الذي يتوجه له الإعلام، فهو بات بحاجة إلى مرشد يخرج من حالة التشوش، في كل مرة يتم فيها افتتاح نشرة الأخبار المركزية في التلفزيون. وبهذا المفهوم، فإن ذلك الجدل بين الصحافيين هو مهم ويشجع الشفافية، ولكن من المجدي أن نوضح على ماذا يدور الجدل، الدعا بوجود توجيه يساري هو وسيلة تكتيكية فقط بيد عناصر اليمين، والصراع هو بين جانبيين على السيطرة على الميكروفون القومي. (عن "ذي ماركر" - المجلة الشهرية)

واليمين، على السيطرة على الصوت الإسرائيلي المهيم، فكل طرف يشد الحلاف إلى اتجاهه ويركل الآخر بكل قوته.

والأحدث عن التوجيه اليساري في الإعلام، لم تنشأ في إسرائيل، بل بالذات في الولايات المتحدة الأميركية، فهناك أكثر أوساط اليمين في أحاديثها عن سيطرة ليبرالية على وسائل الإعلام، وفي خلفية ادعاؤها أن وسائل إعلام مركزية- شبكات البث الثلاث- NBC, ABC, CBS- والصحافة الكبرى مثل "نيويورك تايمز"، و"واشنطن بوست"، فيها حركة واضحة لصحافيين ذوي مواقف ليبرالية، وعمليا، فإن إقامة شبكة فوكس نيوز، على يد رجل الإعلام المحافظ روبرت مردوك، يهدف إلى كسر الهيمنة في الإعلام الأميركي، وعرض صوت يميني بديل، وخطوة مردوك هذه شجعت شلدون إيلسون على إصدار يومية "يسرائيل هيوم" المجانية في إسرائيل (الداعمة بالمطلق لشخص بنيامين نتنياهو).

والإتهامات حول توجهات الصحافيين اليسارية ليست منزوعة عن الواقع، ولكن الصورة معقدة أكثر مما يخيل. فالعمل الصحافي يجذب أشخاصا ذوي توجهات ليبرالية، وأنا اكتب هذا بثقة، تقريبا كحقيقة، وليس على أساس بحث أكاديمي عمق، وإنما ببساطة، لأنني أعيش في هذا المستنقع.

إن الربط بين العمل الصحافي، وبين التوجهات الليبرالية، لا يدخل في إطار "التوجيه"، فهذا ربط طبيعي قائم أيضا في بريطانيا والولايات المتحدة ودول أخرى، تماما كما أن من يتجه للعمل في مجال علم النفس، يكون من المهتمين في علم الإنسان، ويتمتع بحالة إنصات وتوجه تعاطفي للأخرين. ولمهنة الصحافة قيم أساسية: الصمود أمام مراكز القوة، والوقوف إلى جانب الضعيف، والإيمان بالحرية كقيمة مركزية، وتبني وجهات نظر إنسانية، والاهتمام بـ "الأخر"، من خلال انفتاح وحب استطاع.

وهذه ليست مضامين ضرورية، ولكنها بالتأكيد منتشرة بين أوساط العاملين في مهنة الصحافة، ولهذا إذا ما نظرنا إلى المواقف الشخصية للصحافيين، فإن الاتهامات بتوجيه يساري، لا صلة لها بالواقع. ولكن أمام كل هذا، تعمل في العقدين الأخيرين قوى أخرى، تتمتع بقوة كبيرة، وتجر وسائل الإعلام إلى الاتجاه الثاني، بداية مجرد أن تكون وسائل الإعلام تجارية، فهذا يجرها نحو اليمين، الذي من دون أن تعرف. مثلا صحيفة "يديعوت أحرونوت" عرضت على مدى سنين الرواية "اليمينية" المستمرة، فقط لاستخدامها وسائل تسعى للشهرة، زرع الخوف من التهديدات

بقلم: عنات بالنيت

حتى قبل أن يبدأ بنيامين نتنياهو محاولته الرامية إلى إصلاح الأضرار الهدامة، التي خلفتها حملته الانتخابية الهدامة- "أسف للعرب، لم أقصد"، و"أسف أوباما، حقيقة لم أقصد"- فتحت حلبة دامية أخرى بدرجة لا أقل: حلبة الصحافيين الذين يطعن الواحد منهم الآخر، بسكاكين طويلة وحادة. فقد اتهم عميت سيفل من القناة الثانية للتلفزيون، رفيف دروك من القناة العاشرة للتلفزيون، بأنه قاد القناة التلفزيونية، "في مسيرة تملؤها المشاهد الههوسة"، بسبب توجهات دروك اليسارية. ورد دروك بأن سيفل بذاته ارتكب الخطيئة المهنية بصوت المشاهدين، من خلال نشرته على مواقفه اليمينية.

ودعا الصحافي اليميني كلمان ليسكيند لإقالة الصحافيين اليساريين من شركات الأخبار، وادعى أنه يجب "كسر احتكار الأقلية الإسرائيلية الصغيرة لسوق الاتصالات"، وتلقى ليسكيند هجوما مضادا، بالأساس من جانب العاملين في القناة العاشرة، ونشر ضابط إذاعة الجيش مقالا مفاجئا، أعرق فيه المديح على رئيس الوزراء، وأعلن وجود ضرورة لإدخال صحافيين يمينيين أكثر للإعلام المركزي، وجوبه هذا الضابط فورا بمقالات غاضبة من العاملين في إذاعة الجيش، ومن بينهم أوري بار، المنتج المسابق في الإذاعة، بينما وصف أفري هوفشطين حملة الانتخابات البرلمانية الأخيرة بأنها "تكية الإعلام"، ولا أقل من ذلك.

الاستنتاج الناشئ والمعلن من حملة المنتقدين والذين يجلدون أنفسهم، كان واحدا: الفجوة المفاجئة بين نتيجة الاستطلاعات وبين نتائج الانتخابات النهائية، فهذه تدل على فشل الصحافيين في مهمتهم. وأكثر من هذا، أن هذه الفجوة تثبت الشبهة التي تحوم من فوق رؤوسهم: فالفشل نابع من التوجيه اليساري في جهاز الإعلام. هذا الكيان الضبابي نوعا ما، فالتوجيه اليساري تسبب في أن يوجه الصحافيون في وسائل إعلام معينة، انتقادات حادة لنتنياهو وأبناء عائلته خلال حملة الانتخابات، وهذا ما أعمى بصيرتهم، وتسبب بعدم رؤية رغبة الشعب.

لكن هذا استنتاج مشؤم ومنفصل عن الأساس. فأول، وظيفته الصحافة هي الانتقاد، ومتابعة مصادر القوة، وبالتأكيد حينما تكون الشخصيات المركزية في مراكز القوة تسمى إلى كسب ثقة الجمهور من جديد، وفي مسألة الاستطلاعات، فإن الصحافيين تعاملوا مع معطيات محدودة كانت بأيديهم، وتبادل الاتهامات ليس إثباتا على التوجيه، وإنما على الصراع الحاد القائم منذ سنوات بين اليسار

«نتنياهوو يضع سياسة الأمن والخارجية الإسرائيلية في الضفة الغربية على الأقل بين يدي البيت اليهودي»!

تعيين عنصري متطرف يعتبر الفلسطينيين "حيوانات آدمية" نائباً لوزير الدفاع ومسؤولاً عن "الإدارة المدنية"!

***"وضع السلطة عما يجري في المناطق (وخاصة في مجال التنظيم والبناء) بين يديّ حزب بينيت وممثليه يشكّل دفعة فعلية قوية**

للبرنامج السياسي الذي يطرحه حزب المستوطنين.... وهو ما يدفع بإسرائيل نحو هاوية الأبارتهايد على الطراز الجنوب أفريقي"!*

كتب سليم سلامة

«انتصار المستوطنين: التعيين الإشكالي لإيلي بن دهان نائباً لوزير الدفاع». تحت هذا العنوان، كتب المعلق لشؤون الأمن والاستخبارات، يوسي ميلمان، في صحيفة «معاريف» الإسرائيلية (وهو معلق سابق للشؤون نفسها في صحيفة «هآرتس» سنوات طويلة) عن قرار تعيين الحاخام إيلي بن دهان، ممثلاً عن حزب «البيت اليهودي» (بزعامه نفتالي بينيت) نائباً لوزير الدفاع الإسرائيلي وتفويضه المسؤولية الكاملة والحصرية عن كل ما يتعلق بـ «الإدارة المدنية» في الضفة الغربية، مضيفاً في العنوان الفرعي («معاريف» ١٦/٥/٢٠١٥): «رجل البيت اليهودي سيكون مسؤولاً عن الإدارة المدنية، وهو ما يزيد القلق من أن القدس قد تخضع نحو سياسة الأبارتهايد»!

والإدارة المدنية» تشكل إحدى أذرع «وحدة تنسيق أعمال الحكومة (الإسرائيلية) في المناطق»، وهي، وفق التعريف الرسمي، الذراع التي تدير مختلف جوانب الحياة المدنية (غير العسكرية ـ الأمنية) في المناطق التي احتلتها إسرائيل ولا تسري عليها أنظمة الإدارة والقضاء الإسرائيليين. ففي الأشهر التي أعقبت «حرب سيناء» (العدوان الثلاثي في العام ١٩٥٦) في قطاع غزة، ثم «حرب الأيام الستة» (عدوان حزيران ١٩٦٧) وحتى العام ١٩٨١، تم إخضاع المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، رسمياً وفعلياً، لسلطات الحكم العسكري الإسرائيلي. وفي تشرين الثاني ١٩٨١، قرر وزير الدفاع آنذاك، إريئيل شارون، فصل «الإدارة المدنية» عن جهاز الحكم العسكري ونقلها إلى سلطة وزارة الدفاع وإخضاعها إلى مسؤوليته المباشرة، وقام بتعيين البروفيسور مناحيم ميليسون رئيساً لـ«الإدارة المدنية في يهودا والسامرة». وكان هدف شارون من هذه الخطوة، تيسير ودفع أجندته الاستيطانية، وفي مقدمتها تسريع وتوسيع مصادرة الأراضي الفلسطينية، إحكام السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه والموارد والبنى التحتية الأساسية الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن تسهيل، تعجيل وتكثيف البناء الاستيطاني.

وقد تم تعريف وتحديد ماهية «الإدارة المدنية» هذه في الأمر العسكري رقم ٩٤٧، الذي تنص المادة الثانية منه على: تقام، بهذا، إدارة مدنية في المنطقة (هي التسمية القانونية الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية المحتلة). الإدارة المدنية تتولى إدارة الشؤون المدنية للمواطنين في المنطقة، وفقا لتعليمات وأحكام الأمر، لما فيه رفاهية السكان ومصالحهم ومن أجل توفير وتزويد الخدمات العامة وتفعيلها، طبقاً لما تقتضيه ضرورة ضمان الإدارة السليمة والنظام العام.

وفي الممارسة، تتولى «الإدارة المدنية» مسؤولية الجوانب المدنية في منظومة الاحتلال الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية، في مجالات الحياة اليومية المختلفة، بما فيها التخطيط، التنظيم والبناء والبنى التحتية، التعليم، المعابر، تصاريح الدخول إلى إسرائيل، سواء للزيارة أو للتجارة وللعسل أو للعلاج الطبي، وما إلى ذلك من مجالات تمس حياة المواطنين الفلسطينيين بصورة يومية، بل ساعة بساعة.

وجاء في تعريف جهاز «الإدارة المدنية» ومهامه ومجالات عمله وتدخله، كما ورد على الصفحة الرسمية لـ«وحدة تنسيق أعمال الحكومة (الإسرائيلية) في المناطق» على الشبكة: «الإدارة المدنية هي جزء من جهاز تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، الذراع المسؤولة عن تطبيق سياسة الحكومة في أراضي يهودا والسامرة وتطوير المنطقة في المجالات المدنية، حسب

توجيهات المستوى السياسي وبالتنسيق مع الوزارات المختلفة، جيش الدفاع الإسرائيلي وجهاز الأمن. وبذلك، فإن الإدارة المدنية هي جزء لا يتجزأ من نشاط جيش الدفاع وقيادة المنطقة الوسطى في الحالات العادية وحالات الطوارئ».

ثم: «للإدارة المدنية دور مركزي آخر هو التنسيق والارتباط المدني والأمني إزاء العناصر الفلسطينية. في هذا الإطار، تشغل الإدارة المدنية ممثليات إقليمية في الألوية المختلفة (مديريات التنسيق والارتباط الإقليمية). كذلك، تعتبر الإدارة المدنية مالكة الصلاحية في مناطق "C" في مجالات التخطيط، البناء والبنى التحتية إزاء السكان في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، الإدارة المدنية مسؤولة عن الاتصال مع العناصر الدولية في مجالي المساعدة الإنسانية ودفع المشاريع في أراضي يهودا والسامرة»!

التعيين يثير اهتماما إعلاميا واسعا

وكان تعيين بن دهان لهذا المنصب، ضمن تشكيلة الحكومة الإسرائيلية الجديدة (رقم ٣٤ منذ قيام الدولة والرابعة برئاسة بنيامين نتنياهو) التي أدت اليمين الدستورية أمام الكنيست يوم ١٤ أيار الأخير، قد أثار اهتماما إعلاميا واسعا جدا، نسبيا، نظرا لشخصية بن دهان، أرائه ومواقفه السياسية العنصرية والدينية المتشددة والصلاحيات الممنوحة له في إطار منصبه الجديد هذا. وقد غلب على تناول هذا التعيين في وسائل الإعلام المختلفة، في الأعم، التحذير الشديد من الممارسات التي قد يلجأ إليها بن دهان هنا وما قد تثيره من ردود فعل، محلية فلسطينية وإسرائيلية، وعالمية، ثم الدعوة إلى تشديد المراقبة على أداؤه وأداء أجهزة «الإدارة المدنية» في الفترة المقبلة.

وفي المقابل، احتفلت إذاعة المستوطنين واليمين المتطرف في إسرائيل («قتاة ٧») بهذا التعيين فأجرت مقابلات عديدة حول الموضوع وكتبت، على موقعها على الشبكة، مقالات وتعليقات مختلفة تشيد بالرجل وتحثي بتسلمه المنصب.

وفي هذا الإطار، نشر موقع القناة (يوم ١٣ أيار) نصا لمقابلة أجرتها الإذاعة مع بن دهان حول تعيينه لهذا المنصب، رؤيته وبرامجه، تحت عنوان «للمرة الأولى ـ حاخام في إسرائيل نائباً لوزير الدفاع»!

واعتبرت الإذاعة، في مقدمتها لنص المقابلة، أن «تاريخا صغيرا يسجل في إسرائيل هذه الأيام، إذ سيتسلم منصب نائب وزير الدفاع، خلال أيام قليلة، الحاخام إيلي بن دهان»!

ونظرا لما تتمتع به «الإدارة المدنية» من صلاحيات في مجال التخطيط، التنظيم والبناء في الضفة الغربية، فقد حضر بعض المعلقين الإسرائيليين من أن تعيين بن دهان مسؤولاً عنها يمدد في طياته خطرا جسيما يتمثل في إتاحة الفرصة أمام المستوطنين لإحداث تغييرات جوهرية في خارطة الاستيطان ومشروع البناء الاستيطاني في الضفة الغربية: "وضع السلطة عما يجري في المناطق بين يدي حزب بينيت ومثليه يشكّل دفعة فعلية قوية للبرنامج السياسي الذي يطرحه حزب المستوطنين"؛ بينما اعتبر معلق آخر أن «هذا التعيين بمثابة توكيل القط بحراسة اللبن"؛ كما جاء في تعليق مركز «مولاد ـ المركز لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» حول هذا التعيين.

من مواليد المغرب... عنصري متطرف سياسيا ودينيا!

ولد إيلي بن دهان في مدينة الدار البيضاء في المغرب في العام ١٩٥٤ وهو

الأكبر بين إخوته الخمسة. هاجر مع عائلته إلى إسرائيل في العام ١٩٥٦ وهو يرزال ابن سنتين، حيث استقرت عائلته في مدينة بئر السبع في جنوب البلاد. درس في مدارس دينية يهودية (بيشيفوت) وأدى الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي في سلاح المدفعية، حيث وصل إلى رتبة رائد.

انضم بن دهان إلى حزب «المتدينين الوطنيين» (المفدال)، ثم كان من بين المتطرفين المتشددين الذين انشقوا عنه في آذار ١٩٩٩ وأسسوا حزب «هتيحود هليثومي ـ تكوماه» برئاسة أوري أريئيل، ثم عادوا وأئتلفوا معه في إطار حزب «البيت اليهودي». عشية انتخابات للكنيست الـ ١٩ في يناير ٢٠١٣، ولا يزال عضوا فيه. كان من مؤسسي مستوطنة «حيسيين» الدينية في هضبة الجولان المحتلة في العام ١٩٧٨، ثم انتقل مع عائلته إلى مستوطنة «بيت إيل» في الضفة الغربية في العام ١٩٨٣. عمل مديرا لمكتب الحاخام الرئيسي لإسرائيل، مردخاي بن إلياهو (١٩٨٣ ـ ١٩٨٧)، الذي عرف بأرائه ومواقفه العنصرية المتطرفة، ثم أصبح مديرا عاما للمحاكم الحاخامية (الدينية اليهودية) في إسرائيل واشغل هذا المنصب طوال ٢١ عاما ـ من العام ١٩٨٩ حتى العام ٢٠١٠. ثم أشغل منصب مدير عام وزارة الأديان، ثم مدير «الحاخامية الرئيسية»، ثم رئيس مجلس إدارة «المركز القطري لتطوير الأماكن المقدسة» وعضو إدارة «صندوق تراث حائط المبكى» (حائط البراق).

انتخب بن دهان عضواً للكنيست، للمرة الأولى، في الكنيست الـ ١٩ (كانون الثاني ٢٠١٣) ممثلاً عن حزب «تكوماه» في المكان الرابع في قائمة حزب «البيت اليهودي». وفي آذار ٢٠١٣، عُيّن نائباً لوزير الأديان في الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٣، بينما كان زعيم حزبه، نفتالي بينيت، وزير الأديان بصورة رسمية، لكن بن دهان هو الذي تولى إدارة هذه الوزارة بصورة فعلية. وفي كانون الأول الأخير (٢٠١٤)، عشية الانتخابات للكنيست الـ ٢٠ (الحالي)، تنافس في

الانتخابات التمهيدية الداخلية (برايميرز) في إطار حزب «البيت اليهودي»

وليس «تكوماه»، واحتل المكان الرابع في قائمة هذا الحزب الانتخابية.

يمثل بن دهان الأوساط الدينية المتشددة واليمين الاستيطاني المتطرف ويحمل أراء عنصرية واضحة ضد العرب عامة، والفلسطينيين خاصة. وقد عبر عن هذه الآراء والمواقف جهاراً في أكثر من مرة، كان أبرزها وأوقعها ما قاله إبان إشغاله منصبا حكوميا رسميا هو نائب وزير الأديان في الحكومة الإسرائيلية، يوم الأول من آب العام ٢٠١٣، حيال استئناف المفاوضات السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. ففي مقابلة إذاعية معه في محطة إذاعية إسرائيلية تدعى «راديويس»، قال بن دهان: «الفلسطينيون، في نظري، ليسوا آدميين، بل حيوانات آدمية/ بشرية»؛ وأضاف، في المقابلة ذاتها: «الشعب الفلسطيني لم يترب على السلام... إنه لا يريد السلام»؛ وفي «تفسير وتعليل (!) موقفه هذا، قال: «هانا يعلمونهم في مخيمات الأطفال؟ ... عندنا يأخذون الأطفال إلى مراكز الألعاب، وماذا عندهم؟ ... أسلحة وتدريبات على الحرب»!!

وفي مقابلة أخرى معه في العام ذاته، أجراها الصحفي شالوم يروشالمي ونشرتها صحيفة «معاريف» يوم ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٣، قال بن دهان إن «المفاوضات السياسية لن توصل إلى أي مكان»؛ وقال إنه يعتبر نفسه «من حصاة لوجه اليهودي لهذه الدولة»؛ وأنا أحافظ على أن تكون هذه الدولة يهودية... أي شيء يتعارض مع القيم، الثقافة أو التقاليد لن يحظى بأية مشروعية قانونية»!

وردا على سؤال الصحافي حول موقفه من زواج المثليين جنسيا، قال بن دهان: «لا يمكننا قبول ما يتعارض مع اليهودية... مثلما أن اليهود لا يستطيعون

بعد طلب تعليق عضوية إسرائيل في الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)!

تحسّب إسرائيلي من خطوات فلسطينية أخرى في الحلبة الدولية!

*** رئيس دائرة الدبلوماسية العامة في وزارة الخارجية الإسرائيلية: نحن بإزاء معركة دبلوماسية جديدة حولها نزع شرعية إسرائيل في حلبات جديدة مغايرة للحلبات الكلاسيكية»!**

أخرجت لإسرائيل بطاقة صفراء، بعد أن قرر مؤتمرها تشكيل لجنة دولية تكون مهمتها مراقبة تعامل الاحتلال الإسرائيلي مع لاعبي كرة القدم الفلسطينيين، والبحث في التعامل العنصري تجاههم.

وكتب رافيد أن رفض إسرائيل مطالب بطرحها الفلسطينيين منذ عامين أدى إلى جرّها إلى أزمة في الفيفا لم تكن هناك حاجة لها "والحقت ضررا بمكانتها الدولية وأدت إلى تاكل صورتها بشكل أكبر في الغرب".

وأضاف رافيد أن "النزاع في الفيفا ينبغي أن يشعل مصباح تحذير أمام حكومة إسرائيل في سياق أوسع. فالجمود السياسي والبناء في المستوطنات يوفران ذخيرة للإستراتيجية الفلسطينية لعزل إسرائيل وتحويلها إلى دولة معزولة في العالم، ونجت إسرائيل في كبح معظم الخطوات ضدها، لكن كلما مر الوقت تصبح هذه المهمة أصعب أكثر".

ورأى أنه "ليس صدفة طرح الرجوب طلب نقل مسألة مكانة فرق كرة القدم الخمس من المستوطنات والتي تشارك في الدوري الإسرائيلي إلى الأمم المتحدة، فالفلسطينيون يدركون أن المستوطنات هي نقطة الضعف السياسية الأكبر لإسرائيل، وفيها معظم دول العالم تعارض إبعاد إسرائيل عن الفيفا، فإن ثمة احتمالا أكبر لقبول طلب إبعاد الفرق من المستوطنات، التي تعتبر غير شرعية من قبل أغلبية المجتمع الدولي".

وقرر كونغرس الفيفا البحث في موضوع فرق المستوطنات في إطار اللجنة التي شكلها، واستبعد رافيد أن تتوصل هذه اللجنة إلى توصيات عملية. رغم ذلك رأى أن توصيات كهذه "ستكون لبنة أخرى في السور الذي يبنيه الفلسطينيون والمجتمع الدولي بين دولة إسرائيل الواقعة داخل حدود العام ١٩٦٧ وبين المستوطنات، وما حدث في الاتحاد الأوروبي قبل سنتين بخصوص اتفاق التعاون العلمي مع إسرائيل «هورايزن ٢٠٢٠» انتقل إلى كرة القدم وسيستمر في اتجاهات أخرى".

وكتبت مجلة الشؤون العربية في "يديعوت أحرونوت"، سمدار بيري، أنه "خرجنا بسلام مؤقت من هذه القضية، لكن الرجوب لا يعترف بالتنازل، وعلى الرغم من تراجعهم عن طلب إقصاء إسرائيل من الفيفا، لكن مبادرته لتشكيل لجنة دولية تشكل نظام مراقبة على التعامل مع لاعبي كرة القدم من الضفة وقطاع غزة بقيت على الطاولة".

وأردفت أن "هذا يعني أنه في كل مرة تمنع فيها إسرائيل عبور لاعبي كرة قدم، سيرفع الرجوب السماعة ويتصل بسويسرا، وهذا يعني أيضا أنه يتوقع أن يلقى الموضوع المزعج المتعلق بالعنصرية عندما ضد لاعبي كرة قدم عرب إسرائيليين صدى في أذان العالم، ويعني هذا بالأساس أن قضية الرجوب - عيني - نتنياهو، بغمرة مشجعة من أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس)، تضع مرآة أمام أعيننا. فعندما لا توجد عملية سياسية، وعندما يصزون على البناء في المستوطنات ولا توجد أصوات سلام، تنزل اللعبة السياسية، وهذا ليس في صالحنا. إلى ملاعب كرة القدم".

فإنك تدخل إلى فترة سيحاولون فيها إجراك وجك إلى مداولات كهذه». وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية، يغبّال بلومر، إنه «صحيح أن الفلسطينيين لم يتسببوا بإقصاء إسرائيل من الفيفا، لكن حدثت ضجة سلبية حول إسرائيل، والصومعة بقيت. وفي العالم الذي لا يعتبر ضالعا في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، نجحت العملية الفلسطينية في تشويه سمعة إسرائيل بشكل كبير». وأضاف بلومر أن الخطوة الفلسطينية في الفيفا هي «جزء من إستراتيجية واسعة أكثر بكثير من كرة القدم... وعدا اللجنة الأولمبية، هناك حلبات كثيرة ينبغي الاستعداد لها. فهناك اتحادات رياضية كثيرة جدا وبإمكان الفلسطينيين تكرار هذه الخطوة في أي فرع رياضي تقريبا. وهذه الخطوات معروفة لنا في هيئات أخرى ليست رياضية بالضرورة، مثل اليونسكو ومجلس حقوق الإنسان وأذرع الأمم المتحدة غير المعروفة للجمهور الواسع (في إسرائيل) أبدا».

وقال بلومر إنه «إذا أدرك العالم أننا لسنا في صراع وإنما في عملية حوار ومصالحة وإيجاد تسوية، فإن صدى الضجة السلبية سيتقلص بشكل كبير». وأضاف أن «هذه انتفاضة سياسية بالنسبة للفلسطينيين، وهذا هو ردهم على التفوق العسكري الساحق الذي تملكه إسرائيل ميدانيا».

«إسرائيل تفهم لغة القوة فقط»

اعتبر رئيس تحرير صحيفة «معاريف»، بن كسبيت، في مقال نشره يوم الأحد، أنه «في يوم الجمعة الفائت منينا بانتصار دبلوماسي تكتيكي في القتال، لكن ما زلنا بعيدين عن الانتصار في المعركة. وفي نهاية الأمر سحب الرجوب الطلب، ليس قبل أن يرحج إسرائيل وجعلها تنصيب عرقا وتقف تحت عمود الععار، وجعلها مرشحة للإقصاء من هيئة دولية هامة. وهذه سابقة خطيرة، يمكن أن تشكل إهدارا لدم إسرائيل في هيئات أخرى. ومجرد الحقيقة أنهم بحثوا في الطلب هو انتصار للرجوب».

ورأى كسبيت أن «الفيفا هي المقدمة وحسب، وبراغم المقاطعة ووضع إشارات على البضائع بدأت في ولاية الحكومة السابقة وبالوتيرة الحالية سيتحول التقطير إلى طوفان قريب. وإسرائيل تسير على جليد دقيق، وأي خطوة غير محسوبة يمكن أن تسبب كارثة. يحظر ارتكاب أخطاء وينبغي أن نكون حكما أكثر وصادقين أقل». وأضاف أنه «ثبتت يوم الجمعة في الفيفا، مرة أخرى، أننا نفهم لغة القوة فقط. فجأة إسرائيل مستعدة للموافقة على بنود التسهيلات الأربعة للفلسطينيين، وفجأة تتعهد وتعيد بطاقات VIP وتقسم بأننا نستصرف بشكل جميل. خسارة أننا وصلنا إلى هذا الوضع، وخسارة أكثر أننا نتصرف الآن كأننا انتمصنا مجددا في حرب الأيام الستة. ولن يتمكن أحد من أن يأخذ منا خبرتنا في تحويل كل انتصار مسبق إلى هزيمة متأخرة".

واعتبر المراسل السياسي لصحيفة «هآرتس»، باراك رافيد، أن الفيفا



إيلي بن دهان.

الزواج من الأغيار!!« وحينما سأله الصحفي: «هل تساوي بين هذا وذاك؟»، أجاب قائلا: «نحن لا نعترف لا بهؤلاء ولا بأولئك. ومع ذلك، فإن لليهودي، دائما، روحا أكثر سموًا من روح غير اليهودي، حتى لو كان (اليهودي) مثلنا جنسياً»!! وفي مقاله المذكور آنفا، يقول يوسي ميلمان إن بن دهان كان قد صرح، في حديث معه شخصياً، بالقول: "لا أتى إلى هذا المنصب لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، بل إن مهمتي الأولى والأساسية، كما أراها، هي تحسين حياة المستوطنين اليهود اليومية وتطويرها وحل ما يعترضهم من مشاكل... فثمة مشاكل كثيرة جدا تواجههم ينبغي حلها"!

ويعلق ميلمان على هذا فيقول: "من أقوال بن دهان هذه يمكن أن نستنتج إنه لكي يستطيع تنفيذ مهمته كما يراها وكما وصفها، سيكون من الضروري، عملياً، تقسيم "الإدارة المدنية" إلى وحدتين اثنتين: واحدة تهتم بالفلسطينيين وأخرى بالمستوطنين. وإذا ما حصل هذا، حقاً، فسيشكل تجسيدا جديداً آخر لسياسة الفصل والتمييز على خلفية الدين والقومية المتبعة في الضفة الغربية منذ عشرات السنين... وهي سياسة تدفع بإسرائيل نحو هاوية الأبارتهايد على الطراز الجنوب أفريقي"!

ويضيف ميلمان: "لا شك في أن بن دهان، عضو حزب البيت اليهودي، سيكون الممثل المخلص للمستوطنين والمنفذ لإرادتهم وغياتهم، ذلك بأن رؤيته هي رؤيتهم، وهو جزء حي منهم، ويبدو أن مهمته المركزية الأولى ستكون شرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية... وفي سياق أوسع، يمكن القول إن نتنياهو يضع سياسة الأمن والخارجية الإسرائيلية، في الضفة الغربية على الأقل، بين يدي البيت اليهودي"!

من هم كتبة التوراة وما هي مصادر نصوصها؟

البحث العلمي توصل إلى حقيقة أن موسى لم يكتب التوراة وإنما كتبها ونسخ مخطوطاتها وعدّل نصوصها عدد من الكتبة. ولا توجد في التوراة قصة خليقة واحدة، وإنما هناك قصتان في نصين مختلفين، كما تتداخل روايتان في قصة الطوفان



موسى يكسر لوحى العهد للرسام الفرنسي غوستاف دوريه.

حوريب» خلافا للمصادر الأخرى التي تستخدم «سيناء» وكذلك هناك تشابه مع مجموعة القوانين. ويولي سفر التثنية أهمية كبيرة للاويين. ويبدو أن الإصلاحات التي قادها باشياهو شملت تقاسم عمل بين كهنة «الهيكل» في القدس، الذين اعتبروا أنهم من نسل هارون، شقيق موسى، وبين كهنة مملكة الشمال الذي اعتبروا أنفسهم مكمل طريق موسى. وكانت مهمة كهنة القدس تقديم القرابين وإقامة طقوس العبادة، بينما كانت مهمة الكهنة الشماليين، الذين أصبحوا لاويين، المسؤولية عن نصوص «الهيكل»، وبضمن ذلك الحفاظ على المخطوطات المقدسة وغناء المزامير.

واستمر اللاويون في تطوير سفر التثنية من تلك النواة الأولية وحتى نهاية فترة «الهيكل الأول» وفترة سبي بابل. وفي نهاية عملية تطويره، أصبح سفر التثنية الجزء الأول من التاريخ التثنيوي، الذي يشمل أسفار يشوع والقضاة وصموئيل والملوك، وجميعها مكتوبة بالأسلوب واللغة نفسيهما وتحمل الأيديولوجية نفسها.

ويرجع أن المصدر الكهنني هو المصدر الأخير زمنيا. وأنه كتبه كهنة «الهيكل» بسبب كثرة التفاصيل التي تضمنها حول الطقوس وتقديم القرابين في «الهيكل». وتمت كتابة الأسفار التي مصدرها كهنني خلال فترة سبي بابل، التي امتدت لخمسين عاما تقريبا في القرن السادس قبل الميلاد. ويظهر في أماكن عدة في النص التوراتي أن المصدر الكهنني يحاكي مصادر أخرى وتقاليد أجنبية أخرى وربما أنه تطلع إلى تغييرها. ويتناول هذا المصدر بإيجاز قصص الخليقة والطوفان والأنبياء حتى يصل إلى قصة الخروج من مصر. عندها تصبح وتيرة الأحداث بطيئة وملبية بالتفاصيل. وتشكل إطارا لعدد كبير من القوانين الدينية. ويمنح هذا المصدر دورا هاما لهارون، في الوقت الذي بالكاد تذكره المصادر الأخرى.

قصة الخليقة، لكن في قصة الطوفان لا توجد روايتان الواحدة بعد الأخرى، وإنما تظهران كقصة واحدة مليئة بال تكرار والتناقضات والتغيرات اللغوية والفكرية.

على سبيل المثال، الطوفان يستمر ٣٧٠ يوما ثم يقال إنه استمر ٤٠ يوما، ويسمى الرب «الله» أحيانا والرب «إله» أحيانا أخرى. ويؤكد ذلك على وجود روايتين تظهران بالكامل، من دون شطب تفاصيل من نصيهما، ففي إحدى الروايتين يرسل نوح حمامة، ويرسل في الثانية غرابا.

برغم ذلك، فإن قصة الطوفان متلائمة مع قصة الخليقة، إذ تسمي إحدى روايتي الطوفان الخالق بالرب «إله» وتقول إنه يغلق السفينة ويشتم روائج ويندم، وهذا مشابه لـ«الرب الإله» الذي يتحدث مع البشر في قصة الخليقة. وفي الرواية الأخرى للطوفان، كما في قصة الخليقة الأولى، يتم تسمية الخالق بـ«الله».

كتبة التوراة

خلافا للنسب الذي قد ينشأ من الروايات المزدوجة المذكورة أعلاه، فإن التوراة ليست مؤلفة من مصدرين وإنما من أربعة مصادر. ودرج الباحثون، على أعقاب أستروك، على درس التوراة دراسة نقدية، وفي العام ١٨٠٥، بين باحث التوراة الألماني فيلهلم دي - فيتيه أن لسفر التثنية مصدرا منفصلا عن الأسفار الأربعة الأخرى الأولى في التوراة. كما أظهرت دراسات لاحقة أنه يوجد للنصوص التي تسمي الخالق «الله» أكثر من مصدر واحد، بل أن هناك مصدرين. وجمع الباحث الألماني يوليوس فلهاوزن هذه الدراسات ووحدها في ما بات يعرف باسم «نظرية المخطوطات».

ووفقا لهذه النظرية، أو الفرضية، فإن التوراة مكونة من أربع مخطوطات دمجا محرر، في فترة متأخرة، لتشكل وحدة واحدة. وتعتبر المخطوطات عن المصدر اليهودي (يهوي)، الذي يستخدم تسمية «الرب الإله»؛ المصدر الذي يستخدم تسمية «الله»؛ المصدر التثنيوي، المسؤول عن سفر التثنية كله؛ المصدر الكهنني، وهو المصدر الأكبر في التوراة، ويسمى الخالق بـ«الله» حتى ظهور الرب لموسى وعندها يبدأ هذا المصدر باستخدام «الرب الإله». وهذه النظرية مقبولة على الغالبية العظمى من الباحثين المعاصرين مع تغييرات طفيفة. فقد جرى التعرف، في القرن العشرين، على مقاطع عديدة في التوراة تشكل مصادر بحد ذاتها، مثل «قانون القداسة» في سفر اللاويين.

إن كتبة التوراة كثيرون، ويتجاوز عددهم الخمسة، كعدد مصادر التوراة، والاعتقاد السائد أن عزرا الكاتب، ويعرف أيضا باسم عزرا الكاهن، الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد، هو الذي جمع وحضر نصوص التوراة. ويعتقد الباحثون أن نصوص التوراة لم تكتب كقطعة واحدة، وإنما هي ثمرة عمل أجيال من الكتبة، الذين أضافوا «طبقات على ظهر طبقات» من النصوص. ولا يستبعد الباحثون احتمال استمرار تعديل النص التوراتي بعد تحريره حتى أصبح بالشكل الذي نعرفه اليوم.

هناك جانب آخر ينبغي الالتفات إليه، هو أن مفهوم الكتبة في العصور القديمة يختلف عن مفهومه اليوم. فقد كانت هناك مخطوطات يحتفظ بها في المعابد، كما أن عناصر القراءة والكتابة كانت مؤهلات نادرة جدا. وكان تأهيل الكاتب يستمر لسنة أو اثنتين، وشمل تعليما أساسيا فقط على الكتابة والقراءة، من خلال نسخ كتابات ونصوص قديمة وتعلم تفسيرها على أيدي كتبة متخصصين. كذلك تعلم الكتبة لغات أجنبية، وكتبة التوراة تعلموا اللغة الآرامية بالأساس. وبعد اكتساب هذه المهارات، كان الكتبة يتجهون إلى العمل في المعابد، أو كمستقلين، أو في خدمة أثرياء أو لدى الملك كمستشارين ووزراء ودبلوماسيين.

وبعد تطور الكتابة في العصور القديمة، بدأ الكتبة ينسخون قصصا وقصائد كانت تتداول شفها جيبا بعد جيب.

ورغم الاحتفاظ بالمخطوطات بحرص شديد في المعابد، إلا أنها كانت تتلف وتبلى مع مرور الزمن، ولذلك كانت هناك حاجة إلى إعداد نسخ أخرى منها كي تحل مكانها. وكانت هذه النسخ مطابقة، أحيانا، للنسخة السابقة، لكن بصورة عامة كانت تختلف عنها قليلا، لأن الكاتب لم يكن ينسخ كلمة بكلمة، وإنما يكتب من خلال السمع والذاكرة. وكان يدمج الكتبة في النص الجديد، أحيانا، مقاطع من التراث الشفهي أو من مخطوطات أخرى، وبهذه الطريقة تطورت المخطوطات في الشرق القديم مع مرور السنين.

مصادر التوراة

يرجع الباحثون أن المصدر الذي استخدم تسمية «الله» في النصوص التوراتية هو المصدر الأقدم. ووفقا لمضمون هذه النصوص، حيث الأماكن المذكورة فيها تقع كلها تقريبا داخل «مملكة إسرائيل» (في القسم الشمالي من فلسطين)، يعتقد الباحثون أنها كتبت بأيدي كهنة هذه المملكة في نهاية القرن التاسع قبل الميلاد وبالأساس خلال القرن الثامن قبل الميلاد. وفي أعقاب خراب «مملكة إسرائيل» على أيدي الآشوريين، في العام ٧٢٢ قبل الميلاد، هاجر قسم من الكتبة إلى يهودا (المنطقة الواقعة بين القدس والخليل)، حاملين معهم مخطوطاتهم المقدسة وانخرطوا في ثقافة هذه المنطقة. وبحسب علماء آثار، فإن «مملكة يهودا»، التي حكمها حينذاك حزقياهو، كانت تتسع وتزدهر اقتصاديا وثقافيا في أعقاب هجرة «نوعية» من مملكة الشمال التي كانت متطورة نسبيا وبسبب اندماجها في الاقتصاد الدولي.

ويحتوي المصدر اليهودي على التقاليد القديمة لـ«مملكة يهودا» الصغيرة والأكثر تخلفا. ويعتبر الباحثون أن الأماكن التي يذكرها هذا

وفقا للتراث الديني اليهودي، فإن النبي موسى صعد إلى جبل طور سيناء، قبل حوالي ٣٥٠٠ عام، وتلقى من الرب مباشرة لوحى العهد، اللذين خُفرت عليهما الوصايا العشر، وكذلك الأسفار الخمسة الأولى والتلمود والمشنا والأحاديث الدينية المنقولة. وجرى ذلك في السادس من شهر نيسان العبري، وهو التاريخ الذي يحتفل فيه اليهود بعيد «شفوعوت» أي عيد نزول التوراة، ويسمى أيضا عيد البواكير، الذي صادف في مطلع الأسبوع الماضي.

ورغم هذه الرواية التراثية، إلا أن البحث العلمي في التوراة وتاريخها توصل إلى «حقيقة» أن موسى لم يكتب التوراة، ولا الأسفار الخمسة الأولى، وهي التكوين والخروج واللاويين والعدد والتثنية، وإنما كتبها أشخاص يحملون أفكارا مختلفة ومتنوعة.

والسؤال الأساس في هذا السياق هو من هم كتبة التوراة وماذا كانت أهدافهم؟ وقد حاول الكاتب والمحرر في صحيفة «هارتس» إيلون غلعد الإجابة على ذلك في مقال مطول نشره عشية عيد نزول التوراة.

يستدل من نصوص التوراة نفسها أنها لم تنزل في سيناء، إذ هناك وصف لقصة تلف الوصايا العشر، لكن النص التوراتي لا يذكر أن موسى حصل على كتاب التوراة. ورغم أن كلمة «توراة» مذكورة في النص، إلا أن المقصود هو «الأوامر»، بمعنى القوانين والشرايح. كذلك فإن الأسفار الخمسة لم تنحصر في جبل طور سيناء، وإنما تتحدث عن سنوات التيه كلها، التي استمرت ٤٠ عاما، وقيل أن يصل «أبناء إسرائيل» إلى طور سيناء.

وواضح من النص التوراتي أن أجزاء من التوراة لم يكتبها موسى، إذ أنه مذكور هناك أنه كتب مقاطع معينة، ما يعني أن هذه الملاحظة لم تكن ضرورية لو أن موسى كتب النص كله. إضافة إلى ذلك، فإن قصة موسى كتبها مؤلف يتحدث عنه من خلال ضمير الغائب، مثلما يتحدث عن الشخصيات الأخرى، ومثال على ذلك: «واما الرجل موسى فكان حليما جدا أكثر من جميع الناس الذين على وجه الأرض» (عدد ١٢، ٣).

كذلك فإن كبار حاخامي اليهود، الذين وضعوا الأحاديث الدينية المنقولة (الشفوية) بحلول القرن السادس الميلادي، وكانوا يلتزمون بأن موسى كتب التوراة، واجهوا صعوبة في تصديق أنه كتب الآيات الثماني الأخيرة من سفر التثنية، التي تصف موت موسى ودفنه. ويعبر التلمود عن هذه الصعوبة: «هناك من يقول إن موسى كتب هذه الآيات أيضا، وآخرون يقولون إنه كتبها خليفته، يوشع بن نون». واستمر هذا النقاش بصورة هادئة في القرون الوسطى.

وفي بداية عصر التنوير، في أوروبا، بدأ مفكرون وفلاسفة يشككون علنا بأن موسى كتب التوراة. وكتب الفيلسوف الهولندي اليهودي باروخ سبينوزا، في مؤلفه الهام «رسالة في اللاهوت والسياسة»، في العام ١٦٧٠، أنه «واضح كالشمس في الظهيرة أن موسى لم يكتب الأسفار الخمسة الأولى في التوراة، وإنما كتبها شخص عاش بعده بسنوات كثيرة».

كذلك توصل إلى نتيجة مشابهة الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز، الذي عاش في الفترة نفسها.

قصة واحدة، نصان مختلفان

دفعت كتابات سبينوزا وهوبز الطبيب والباحث الفرنسي، البروفسور جان أستروك، إلى استخدام علم النقد، الذي استخدم حتى ذلك الحين في دراسة تطور النصوص الإغريقية واللاتينية، في دراسة التوراة. وكان أستروك يأمل بأن يفند «كفر» الفيلسوفين، لكنه فوجئ عندما اكتشف أن سفر التكوين مؤلف من نصين مختلفين متداخلين ويشكلان نصا واحدا. وقد نشر استنتاجاته في العام ١٧٥٣، بمقال غير موقع.

وتوصل أستروك إلى قناعة، ويؤمن بها الباحثون اليوم، بأن التوراة لم يكتبها شخص واحد وإنما عدة أشخاص، وذلك بسبب أربعة مميزات في نصوص سفر التكوين والأسفار الأخرى، وهي: تكرار لا حاجة له، تناقضات داخلية، اختلافات في الأسلوب واللغة، اختلافات إيمانية وفكرية.

ومثال على ذلك أنه لا توجد في التوراة قصة خليقة واحدة، وإنما هناك قصتان: القصة الأولى تتحدث عن خلق العالم في ستة أيام وتنتهي باستراحة في اليوم السابع، حسبما ورد في سفر التكوين، في الإصحاح الأول والآيات ٣-١ في الإصحاح الثاني. وبعد ذلك هناك قصة خليقة مختلفة في سفر التكوين نفسه، في الإصحاح الثاني والرابع، وهذا مثال على تكرار زائد. وترتيب الخليقة في القصة الأولى يبدأ بالنباتات ثم الحيوانات والإنسان في النهاية. بينما في القصة الثانية، يخلق الرب آدم أولا، ثم النباتات، وبعد ذلك الحيوانات، وفي النهاية يخلق حواء من ضلع آدم، وهذا مثال على التناقض.

في القصة الأولى يوصف الخالق بأنه «الله» وتسمى الطيور بـ«طائر ذي جناح» بينما في القصة الثانية يسمى الخالق «الرب الإله» والطيور بـ«طيور السماء». وهذا مثالان على تغيير في النص والأسلوب.

والخالق في القصة الأولى غيبي ومنفصل عن العالم، لكنه في القصة الثانية هو إله مقيم في العالم ويتجول في الجنة ويتحدث مع البشر. كذلك فإن يوم السبت كيوم راحة مذكور في القصة الأولى فقط، وغائب عن القصة الثانية.

وهذه جميعا أمثلة على تغيرات تتعلق بأركان الإيمان (قدسية يوم السبت، وطبيعة الله) تنعكس من خلال النص.

وبصورة مشابهة تتداخل روايتان في قصة الطوفان. ويصادف القارئ لقصة الطوفان الإشكاليات الأربع التي صادفها في

دوافع جمع المخطوطات وصنع التوراة

للمصدر الكهنني، لأنه كان كاهنا بنفسه.

ويرجع الباحثون أنه لم يكن من قبيل الصدفة، أنه في مركز التاريخ اليهودي الذي صنعه عزرا، الذي يفترض فيه أن يجمع العائدين من بابل، كانت قصة الخروج من مصر، على أنها قصة «العائدين من الشتات»، والرحلة إلى فلسطين وتلقف القانون من زعيم لديه كريزما، ألا وهو موسى.

ووفقا للرواية التوراتية، فإنه عندما حضر عزرا، على رأس مجموعة من العائدين من بابل، إلى القدس، جرى استقبال كبير، عرض عزرا خلاله «كتاب التوراة»، وجاء في سفر نحما، الآية ٣-٢ من الإصحاح الثامن: «فأتى عزرا الكاتب بالشريعة أمام الجماعة... وقرأ فيها أمام الساحة التي أمام باب الما من الصباح إلى نصف النهار أمام الرجال والنساء وكانت آذان كل الشعب نحو سفر الشريعة». هكذا ولدت التوراة كما نعرفها اليوم تقريبا.

لكن ثمة أهمية لهاتين الآيتين لسبب آخر، إذ فيما سمي الكتاب الذي عرضه عزرا بأنه «سفر الشريعة»، في الآية الثالثة، فإنه تم وصفه في الآية الثانية بـ«الشريعة». ويرى باحثون أن هذا الأمر يدل على تغيير ذي دلالة طرا على كلمة «الشريعة»، أي التوراة، في بداية الفترة التي يطلق عليها في الأدبيات اليهودية تسمية «الهيكل الثاني»، وهذه الكلمة التي كانت تعني في السابق «الأمر»، بمعنى القانون والشريعة الدينية، بدأت تستخدم كاسم للأسفار الخمسة الأولى في التوراة، وبشكل مشابه لاستخدامها اليوم. ويعتقد باحثون أنه ربما يكون هذا التغيير هو الذي جعل القيادة الروحانية والتشريعية اليهودية بين القرنين الثالث قبل الميلاد والسادس الميلادي، والمعروفة باسم «خزل»، تفسر خطأ الآية «وهذه هي الشريعة التي وضعها موسى أمام بني إسرائيل» (تثنية ٤، ٤٤) على أنها دليل على أن موسى كتب التوراة كلها.

الشرطة الإسرائيلية تسعى لتجميل صورتها من خلال محاربة الجريمة المنظمة!

«تحليلات: الكشف عما يسمى «القضية ٥١٢» يهدف إلى إلهاء

وسائل الإعلام والرأي العام عن إخفاقات الشرطة وقصورها»

روتنشتاين في السجن، بعد الحكم عليه بالسجن لمدة ١٧ عاما

في أعقاب إدانته بالآتم على تنفيذ جريمة واستيثار، وتصدير مخدرات.

وتتعلق قضية أخرى باختفاء المجرم ميخا بن هاروش في جنوب أفريقيا، في العام ٢٠٠٥، ولم يتم العثور عليه أو على جثته حتى اليوم، وتشته الشرطة بأن للمعتقلين من تنظيم أبرجيل علاقة باختفائه، وربما قتله.

وتصف الشرطة قضية أخرى تشتهت بزلوع المعتقلين فيها بأنها «قضية مخدرات حول العالم»، وفي إطارها تمكن الأخوان أبرجيل، في العامين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، من إنشاء شبكة تجارة عالمية بمخدرات الإكستازي، وتقول الشرطة إن إسحق أبرجيل هو أحد أكبر مزودي الإكستازي في الولايات المتحدة، إضافة إلى أنه يعمل في دول أوروبية وإسرائيل. وتعتبر الشرطة أنها نجحت في حل لغز شبكة التهريب بواسطة شهود ملك كشفوا تفاصيل كثيرة حول الشبكة، وبينهم شخص مقرب جدا من الأخوين.

وقالت تقارير إعلامية إن الرأي السائد في أوساط الجهات الإجرامية في إسرائيل هو أن الشرطة نجحت في اعتقال مجرم كبير كشاهد ملك، وكان قد هرب من إسرائيل في أعقاب محاولة اغتيال روتنشتاين، ويصفون ذلك بأنه «تجنيد جوهرة». ووفقا لهذه التقارير، فإن تجنيد هذا المجرم كشاهد ملك أدى إلى تقدم في التحقيق الذي كان عالقًا لأكثر من عشر سنوات. وكانت الشرطة قد جندت في الماضي شاهد ملك، لكنه لم نتج في جمع أدلة من أجل تقديم لائحة اتهام وتجريم قادة تنظيم أبرجيل، وشاهد الملك الجديد يقيم حاليا خارج البلاد، وهم مجرم مطلوب لدى الإنتربول وFBI والشرطة الإسرائيلية، ويعتبر أحد تجار الإكستازي في الولايات المتحدة وأميركا الجنوبية.

واعتقلت الشرطة، الأسبوع الماضي، زعيم التنظيم الإجرامي آسي أبوبول، في إطار «القضية ٥١٢»، وأبوبول الذي يقبع في السجن في أعقاب إدانته بترزم تنظيم إجرامي، مشتبه به الآن بالضلوع في جريمتي قتل على الأقل وبمحاولة قتل واحدة، أصدر أوامر بتنفيذها بحق مجرمين معروفين في العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١، واعتقلت الشرطة عددا من المجرمين الأضء في تنظيم أبوبول، وفي اليوم نفسه اعتقلت الشرطة نيسيم البرون، وهو أحد وجوه الجريمة المنظمة المعروفين، وذلك بشبهة ضلوعه في قتل فيليكس أبوبول، شقيق آسي، أمام كازينو بملكيته في براغ، واعتقلت الشرطة البرون في مطار بن غوريون. وقال محامي البرون، موشيه بوجاي، إن «الحديث يدور عن اعتقال لخدمة أغراض تعاقب إنسان خرج من عالم الجريمة منذ مدة، والهدف هو تعاقب المتهمين في القضية (٥١٢)». واعتقلت الشرطة الأسبوع قبل الماضي زعيم تنظيم إجرامي يدعى ريكو شيرازي، بشبهة ارتكاب جرائم قتل ومحاولة قتل، بينها محاولة قتل آسي أبوبول في العام ٢٠٠٤.

روتنشتاين في السجن، بعد الحكم عليه بالسجن لمدة ١٧ عاما

الفرق بين التحقيقات الحالية والسابقة

تقول الشرطة إنه من خلال «القضية ٥١٢» تواصل التحقيق من النقطة التي توقفت فيها التحقيقات قبل سنوات في قسم من الجرائم، وأبرزها محاولة قتل روتنشتاين، بتفجير سيارته، التي راح ضحيتها ثلاثة مواطنين أبرياء.

ففي العام ٢٠٠٤، اعتقلت الشرطة عددا من المجرمين بشبهة ضلوعهم في محاولة قتل روتنشتاين، لكن بعد مرور شهرين على الاعتقال، الذي جرى بواسطة إصدار تصاريح خاصة من المستشار القانوني للحكومة والمدعي العام، لم يتم تقديم لوائح اتهام، وأخلي سراح المشتبه بهم.

وإدى إطلاق سراح المشتبه بهم إلى توجيه انتقادات شديدة نحو طاقم التحقيق في النيابة العامة، الذي ترأسته النائب العامة في منطقة تل أبيب في حينه، العامية روت دافيد، المتوטר حاليا في «قضية رونيتيل فيشر» المذكورة أعلا. وتعتبر الشرطة أن الفرق بين التحقيقات التي أجرتها حول قضية اغتيال روتنشتاين وفضايا أخرى، في منتصف العقد الماضي، وبين التحقيقات في إطار «القضية ٥١٢» الآن، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تقديم لوائح اتهام، هو أن الشرطة نجحت في هذه الأثناء بتجنيد أكثر من شاهد ملك.

ونقلت وسائل إعلام عن مصدر مطلع على التحقيق قوله إن «شاهد ملك، في معظم الحالات، هو الفرق بين القدرة على تقديم لائحة اتهام وبين عدم القدرة على توجيه أي اتهام. وفي هذه الحالة يدور الحديث عن أداة هامة للغاية، إذ يقف هنا شخص ويروي قصة مكملة للمعلومات الاستخباراتية التي جرى جمعها على مدار سنوات من أجل صنع خريطة تنظم كافة المعلومات الاستخباراتية، وهذا الفرق بين الوضع في العام ٢٠٠٤ والوضع الآن».

وتقول الشرطة إن ملف التحقيق الذي أعدته في العام ٢٠٠٤، يشكل الآن جزءا من الأدلة والمواد الأساسية في ملف «القضية ٥١٢». والفرق الذي يعزز الأدلة، الآن، هو أن شاهد الملك هو شخصية أهم بكثير من شاهد الملك الذي كان لدى الشرطة، العام ٢٠٠٤، إضافة إلى أن الأدلة التي جمعت حينذاك تم إدخالها إلى مختبرات للشرطة أكثر تطورًا بكثير مما كانت عليه في الماضي. وقال ضابط في الشرطة إنه «توصلنا قبل ثلاث سنوات إلى تطور كبير في هذا التحقيق بسبب القدرات التكنولوجية الموجودة بجورتنا اليوم».

وأضاف أنه من دون شاهد الملك الحالي، ما كانت «القضية ٥١٢» ستصل إلى حجم الأدلة الموجودة فيها اليوم، ومحاولات تجنيد هذا الشاهد، الذي كان أحد أبرز رجال تنظيم أبرجيل الإجرامي، من أجل الحصول على المعلومات التي بحوزته، استمرت سنوات وليس من جانب الشرطة الإسرائيلية فقط وإنما من جانب أجهزة شرطة أخرى في العالم أيضا، أرادت معلومات حول تجارة المخدرات التي قادها أبرجيل.

ويبدو أن سبب القدرة على تجنيد شاهد ملك «نوعي»، وربما أكثر من واحد كهذا، في الوقت الحالي، يعود إلى تشكيل «سلطة حماية الشهود» وبدء عملها منذ العام ٢٠١٠، خاصة وأن عددا من الشهود الذين أدلوا بإفادات أدت إلى سجن مجرمين كبار في الماضي، دفعوا حياتهم ثمنا لشهادتهم.

يرسم التقرير الأخير الذي أصدرته منظمة «يش دين» («يوجد قانون») لحقوق الإنسان في ١٧ أيار الأخير صورة قاتمة جدا، بل خطيرة للغاية، عن نهج سلطات فرض وتطبيق القانون الإسرائيلية في المناطق المحتلة، وخاصة الشرطة، في كل ما يتعلق بتطبيق القانون ومعالجة «الجرائم الإيديولوجية» التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد السكان الفلسطينيين في مختلف أنحاء الضفة الغربية، والتي (الجرائم) تشمل: الاعتداءات الجسدية، الاعتداء على الممتلكات وتخريبها، الاستيلاء بالقوة على أراض تعود ملكيتها لمواطنين فلسطينيين وغيرها من الجرائم، التي ترتكب بصورة شبه يومية حتى أصبحت «جزءا من الواقع» اليومي المعاش في الضفة الغربية.

وقد عرضت «يش دين» تقريرها هذا، سوية مع «ورقة معلومات» تشمل معطيات حول نتائج المحاكمات جبرية «الجرائم الإيديولوجية» في الضفة الغربية، في مؤتمر خاص عقدته الأسبوع الماضي لمناسبة مرور عود من الزمن على تأسيس هذه المنظمة الحقوقية.

محتويات التقرير

يمكن لعناوين فهرس محتويات هذا التقرير، الذي صدر بعنوان «الاتفاق على القانون»، أن ترسم أمام القارئ حدود الصورة العامة التي يكشف عنها وان تبين بعض تفاصيلها الأساسية، وذلك حيال ضيق المجال وعدم إمكانية سرد وتسجيل تفاصيله وحيثياته الكاملة، وهي على النحو التالي:
١. ملخص النتائج وتوصيات، ٢. مقدمة، ٣. الفصل الأول - خلفية تطبيق القانون في الضفة الغربية:
أ. واجب سلطة الاحتلال حماية المواطنين الذين يعيشون في منطقة محتلة والدفاع عنهم، ب. تطبيق القانون في الضفة الغربية: ت. واجب إجراء التحقيق؛ ث. محطات مركزية في تاريخ تطبيق القانون في الضفة الغربية: ٤. الفصل الثاني. تطبيق القانون على المواطنين الإسرائيليين المعتدين على الفلسطينيين وممتلكاتهم:
أ. لواء «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) في شرطة إسرائيل: ب. نتائج متابعات «يش دين» لمعالجة شكاوى الفلسطينيين ضد مواطنين إسرائيليين (معطيات): ٥. الفصل الثالث - إخفاقات وصورات أساسية في التحقيقات التي يجريها «لواء يهودا والسامرة» في شرطة إسرائيل:
أ. جمع الأدلة والمعلومات ذات الأهمية والعلاقة بالتحقيقات: ب. زيارة موقع الحدث لجمع الأدلة: ت. إخفاقات وقصورات أخرى في جمع الأدلة والمعلومات ذات الأهمية والعلاقة بالتحقيقات: ث. جمع وتسجيل إفادات جنود، ومواطنين إسرائيليين وفلسطينيين كانوا شهودا على الحادث: ج. التحقيق مع مشتبه بهم: ح. استدعاء مشتبه بهم للتحقيق؛ خ. الامتناع عن إجراء مواجهات شفية الحسم بين روايتي المشتكي والمشتبه به: د. الامتناع عن فحص وتأكيد ادعاءات المشتبه بهم بشأن «حجة الغياب» (الدفع الغيبية) وعدم المطالبة بإثبات هذه الحجة؛ ذ. التعرف على المشتبه بهم بالوصول إليهم؛ ز. عدم تنظيم «طابور المشتبه بهم» للتعرف على الجاني؛ ح. التعرف على المشتبه به بواسطة اليوم الصور البوليسية، بدلا من تنظيم طابور المشتبه بهم في الحالات التي يكون فيها مشتبه به عيني: س. عدم إجراء عملية التعرف على المشتبه به بواسطة اليوم الصور، حتى في الحالات التي يؤكد المشتكي قدرته على التعرف على المشتبه به، ش. إغلاق ملفات من دون إجراء أي تحقيق، ولو بالحد الأدنى؛ ص. إغلاق ملفات رغم توفر أدلة كافية لتقديم لائحة اتهام؛ ض. عدم إجراء أي تحقيق لمبادرة الشرطة في حالات لم تقدم شكاوى بشأنها: ٦. الفصل الرابع - مشاكل بنيوية في تطبيق القانون في الضفة الغربية:
أ. عدم تقديم شكاوى إلى الشرطة بسبب انعدام الثقة بسلطات القانون الإسرائيلية: ب. انعدام تواجد الشرطة في الميدان، ت. ظاهرة الوقوف جانبا، والاتكال على التعاون من قبل جنود الجيش الإسرائيلي، ث. العلاقة بين الشرطة والمواطنين الإسرائيليين المقيمين في الضفة الغربية: ج. الاتكال على رأي المستشار القانوني لمنطقة «يهودا والسامرة»؛ ح. رفض الشرطة

لمعالجة الجانب الجنائي في مخالفات البناء غير القانوني؛ ٧. الفصل الخامس - أوامر إدارية بدلا من تطبيق القانون على الإسرائيليين المعتدين على الفلسطينيين وممتلكاتهم:
أ. إغلاق مناطق واسعة بأوامر «منطقة عسكرية مغلقة»؛ ب. أوامر إدارية ضد مواطنين إسرائيليين؛ ٨. تلخيص؛ ٩. تركيز التوصيات العملية؛ ١٠. تقريرو؛ ١٠. تقريبات.

الهدف: الترهيب الاستيلاء على الأراضي

الصورة المرترسة من تقرير «الاتفاق على القانون»، تؤكد بصورة أساسية وجلية، إخفاق وقصور سلطات وأذرع فرض القانون وتطبيقه في الضفة الغربية في كل ما يتصل باعتداءات المستوطنين اليومية على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم المختلفة، كما تؤكد عجز دولة إسرائيل (دولة الاحتلال) عن توفير الحماية للمواطنين الفلسطينيين في المناطق الخاضعة للحكم العسكري الإسرائيلي، طبقا لم عليه القانون الدولي ووجوبه. ويشكل هذا التقرير حمولة عشر سنوات من أعمال المتابعة، الرصد والتوثيق التي قامت بها منظمة «يش دين» لمختلف أنواع وتجليات «الجرائم الإيديولوجية» التي تتمثل في اقتراح المستوطنين جرائم جنائية مختلفة بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم في شتى أنحاء الضفة الغربية. وتتميز هذه الجرائم، أساسا، بأنها تنطلق من خلفيات ودوافع عنصرية وتبغضي تحقيق هدف استراتيجي واضح هو: إشاعة أجواء الترهيب على الضحايا الفلسطينيين سعيا إلى إبعادهم عن أراضيهم ثم الاستيلاء عليها لصالح توسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية المختلفة في الضفة الغربية.

وفضلا عن رصد وتوثيق هذه الاعتداءات والجرائم، عينيا وميدانيا، تحرص منظمة «يش دين»، منذ تأسيسها قبل عشر سنوات على مدارها، على المتابعة الوثيقة والمتواصلة لسلك الشرطة (لواء «يهودا والسامرة») ونهجها في معالجة هذه الاعتداءات والجرائم، بما في ذلك متابعة وتوثيق التحقيقات التي تجريها بشأن هذه الاعتداءات، النتائج التي تمخض عنها، مدى الاجتهاد للكشف عن الجناة ومدى النجاح في ذلك، ثم مدى جدية وحرص الشرطة في كل ما يتصل بإنهاء هذه التحقيقات وجمع الأدلة الكافية لتقديم لوائح اتهام بحق الجناة المعتدين. ويشكل هذا الجهد (المراقبة، المتابعة، الرصد والتوثيق) محور وأساس المشروع طويل المدى الذي تنهذه «يش دين»، منذ تأسيسها، بهدف تعزيز وتعميق إجراءات فرض وتطبيق القانون على المواطنين الإسرائيليين. من المستوطنين وسواهم -المستوطنين في المسن بالفلسطينيين وممتلكاتهم- انطلاقا من الرؤية المبدئية القائلة بأن إسرائيل (وبوصفا دولة الاحتلال) ملزمة - طبقا لنصوص وأحكام القوانين والمواثيق الدولية - بحماية المواطنين الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها العسكرية والدفاع عنهم وعن ممتلكاتهم، وهو واجب قانوني وأخلاقي على حد سواء.

ليس عجزا بل نهج وطريقة!

يشمل التقرير متابعات «يش دين» وتوثيقاتها بشأن ٩٦٦ ملفا فتحتها الشرطة الإسرائيلية (لواء «يهودا والسامرة») وأنهت «معالجتها»، تتعلق جميعها باعتداءات وجرائم مختلفة نفذها مستوطنون وإسرائيليون آخرون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية.
والتحجج الأبرز التي تعلق من هذا الرصد والتوثيق هي الأهم وهي التي تكشف حقيقة النهج الذي تعتمده الشرطة في هذا المجال، بما يثبت عجزها، إخفاقاتها، قصورها وإهمالها في «معالجة» هذه الجرائم:
٣/٨٥٪ من ملفات التحقيق هذه تم إغلاقها من دون تقديم أي مشتبه به أو متهم إلى القضاء، وذلك إما لـ عدم تمكن «الشرطة من جمع ما يكفي من الأدلة لتقديم لوائح اتهام وإما لعدم تمكن، الشرطة من العثور على المشتبه بهم / الجناة وعدم الوصول إليهم، وتشكل الحجة الأخيرة هذه (عدم التمكن من الوصول إلى المتشبه بهم / الجناة) - وهي ما



المستوطنون، عداوية متصاعدة.

«التفاف على القانون» في معالجة اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم

الهدف استراتيجي: إشاعة أجواء الخوف والترهيب بغية الاستيلاء على مزيد من الأراضي في الضفة الغربية!

«تقرير جديد لمنظمة "يش دين": "من الواضح أن ثمة في سلوك الشرطة ما هو أبعد وأكبر من مجرد العجز. شيء أقرب لأن يكون نهجا

وطريقة"؛ هذا النهج هو سبب عدم ثقة الفلسطينيين بـ"سلطات وأذرع تطبيق القانون" الإسرائيلية في الضفة الغربية، وهو ما يفسر المعطى

التالي: ٢٢٪ فقط من اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم تم تقديم شكاوى إلى الشرطة الإسرائيلية بشأنها!»

مستوطنون، عداوية متصاعدة.

تسميها الشرطة رسميا بـ «الجاني غير معروف». السبب الرئيس في إغلاق الجزء الأكبر من ملفات التحقيق: ٥٢٢ ملفا! وتشكل هذه الحجة، في القانون الجنائي الإسرائيلي وفي «امر الشرطة»، واحدة من تسع حجج / أسباب تستطيع الشرطة بموجبها إغلاق ملف تحقيق جنائي، من بينها أيضا: عدم توفر تهمة، نقص في الأدلة (أدلة غير كافية)، كون المشتبه به قاصرا وغيرها.

ومن بين النتائج البارزة والهامة، الأخيرة التي يخلص إليها التقرير: ٧٪ فقط من مجمل الملفات التي تم فتح التحقيق فيها انتهت بإعداد وتقديم لوائح اتهام ضد الجناة المعتدين؛ الثلث فقط (٣٢٧٪) من مجمل الإجراءات القضائية انتهت بإدانة الجناة المعتدين، إدانة كلية تامة أو جزئية؛ احتمال أن تجريرة هذه الاعتداءات إلى فتح تحقيق جدي وفعال، إلى العثور على مشتبه به بتنفيذ الاعتداء، إلى تقديمه إلى المحاكمة ثم إلى إدانته في نهاية المطاف (أي أن تأخذ الشكاوى حقهها فعلا وأن تحظى بالمعالجة الموضوعية الكاملة، حتى استفاد الإجراءات القضائية بشأنها) - هو احتمال لا يتعدى الـ ١,٨٪ فقط! والسؤال الجوهرى الذي يطره التقرير في سياق هذه النتائج، بشأن إغلاق هذا الحكم العائل من الملفات بوجه عام وإغلاق هذا العدد الكبير منها بالحجة المذكورة («الجاني غير معروف») بوجه خاص هو: هل بذلت الشرطة كل الجهود اللازمة والتي تستطيعها من أجل العثور على المتشبه به والوصول إليه؟ وفي الإجابة عن هذا السؤال، تأهيسا على عشرات، بل مئات، الحالات التي تم رصدها وتوثيقها يتوصل التقرير إلى النتيجة الأبرز والأخطر: ما قامت به الشرطة من محاولات وسا بذلته من جهد للعثور على المشتبه بهم / الجناة كان جزئيا ومحدودا جدا في أحسن الأحوال وغمرة فظة «لجاني (غض نظر / تجاهل / إهمال) الإجابة عن هذا السؤال، تأهيسا على عشرات، بل كثير جدا من الحالات، أدنى جهد. مما يفرضه عليها القانون. للعثور على الجناة، الوصول إليهم، القبض عليهم، ثم إخضاعهم للتحقيق الجنائي، اعتقالهم وربما تقديمهم للمحاكمة أيضا.

وتعليقا على هذا، يقول معدو تقرير «يش دين»: «ليس من الواضح ما إذا كان هذا (الإخفاق / غض النظر / تجاهل / الإهمال) مرذة الخوف من أن النجاح في هذه التحقيقات من شأنه خلق وإشاعة أجواء من الكراهية والعداء تجاههم (رجال الشرطة) من قبل السكان اليهود. ليس واضحا ما إذا كان هذا امتالا لـ«روح القائد» القائلة بأن «اياكم والنجاح هنا أكثر من اللزوم» وليس واضحا ما إذا كان الأمر مجرد تكاسل أو تعاطف صامت مع المعتدين. غير أن الواضح هو أن ثمة هنا ما هو أبعد وأكبر من مجرد العجز، شيء أقرب لأن يكون نهجا وطريقة!»

وحيال هذا النهج وهذا الواقع، لا عجب إذن في أن الفلسطينيين لا يثقون، إطلاقا، بما يسمى «سلطات وأذرع القانون وتطبيقه» الإسرائيلية في الضفة الغربية، وهو ما يحول دون تقديمهم شكاوى على هذه الاعتداءات، في الغالبية الساحقة منها، كما بين تقرير سابق اعته «يش دين»: ٢٢٪ فقط من هذه الاعتداءات

يتم رفع شكاوى إلى الشرطة (الإسرائيلية) بشأنها! ويضع تقرير «يش دين» الجديد جملة من التوصيات العملية لمعالجة هذا الإخفاق والتغلب على هذا العجز:
بل تغيير نهج «التأييد الصامت» / غض الطرف / تجاهل الذي تعتمده الشرطة في معالجة اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم، ويستهل معدو التقرير «باب التوصيات» بالتركيد على ما يلي:
إن وجود المستوطنات بشكل اعتداء خطيرا وشاملا على حقوق الإنسان الفلسطيني في الضفة الغربية. فقط بتفكيك المستوطنات وإنهاء الاحتلال يمكن حل مشاكل تطبيق القانون على مواطنين إسرائيليين في الضفة الغربية. لكن، طالما بقي الوضع القائم على حاله، ومن أجل تقليص الجرائم الإيديولوجية والمس بالفلسطينيين، ثمة حاجة ملحة إلى تغيير عميق يشمل رصد وتخصيص الموارد اللازمة، تغيير - في روح القائد» ووضع أهداف عينية واضحة.

ماذا وراء إصرار بنيامين نتنياهو على إبقاء حقبة المواصلات بين يديه وتحت مسؤوليته المباشرة والحصريّة؟

خارطة مصالح نتنياهو في "سوق الاتصالات والإعلام" في إسرائيل!



(رويتزر)

نتنياهو: محاولة للمساك بخيوط الإعلام.

تدعيان بأنهما تعيشهما، مما يجعل من الصعب جدا عليهما تجديد تمويلن لتغطية التكلفة المذكورة، وهو ما سيؤدي في نهاية الأمر إلى تخليهما عن حقوق البث ونقلها إلى شركات مرشحة أخرى، وهو لا تريدان حصوله، بالطبع. وفي هذا السياق، تدخل العلاقة الوثيقة بين نتنياهو والقيمين على هاتين الشركتين، سواء المالكين أو المدراء والموظفين المسؤولين، وهو ما يدفع نتنياهو إلى اتخاذ هذا الموقف الداعم لهما وهذه القرارات التي تهدف إلى تجنبهما الوقوع في هذه "الورطة"!

ولا ينظر إلى مسألة القناة الثانية، كما أوضناها هنا، بمعزل عن كونها المنافسة الأساسية للقناة (التلفزيونية) العاشرة التي يفضيها نتنياهو ويعتبرها "من أشد خصومه الإعلاميين"، وخاصة بسبب بعض الصحفيين الأبرز العاملين فيها.

القناة (التلفزيونية) العاشرة

إن العلاقة المتوترة، بل "العداوية" بين نتنياهو و"القناة العاشرة" التلفزيونية هي من الأمور المعروفة في إسرائيل. وكما أشرنا، يعتبر نتنياهو هذه القناة من أشد خصومه الإعلاميين، وخاصة حيال وجود بعض الصحافيين البارزين في شركة الأخبار التابعة لهذه القناة، والذين يرى نتنياهو أنهم "معاذون له" و"يعملون لإفشاله"، وذلك على خلفية بعض الفضائح والتجاوزات التي كشف عنها هؤلاء الصحافيون بما يخص أداء نتنياهو وزوجته وسلوكياتهما، في مجالات تتعلق بالتصرف غير اللائق (وربما غير المشروع) بالمال العام وبالتعامل مع العاملين في مقر رئيس الحكومة الرسمي.

وتعاني هذه القناة من ضائقة اقتصادية حادة تشكل سيفا مسلطا فوق رأسها منذ زمن طويل، نسبيا. وقد استغل نتنياهو هذه الضائقة وعدم إقدام متمولين على امتلاكها وضح ما يتعشها من الأموال ورقة جديدة للتهديد المتواصل بضرورة إغلاقها، ثم السعي الفعلي إلى ذلك، بحجة عدم تلبتها شروط "حقوق البث" الممنوحة لها من جانب "السلطة الثانية للتلفزيون والراديو". لكن "معجزة" حصلت "في الدقيقة التسعين" وتمتثل في الاتفاق الذي تم التوصل إليه يوم ٢٨ أيار الأخير مع مجموعة من المتمولين اليهود الذين قرروا شراء كامل الأسهم في هذه القناة وامتلاك السيطرة الكاملة عليها، ولا تزال المفاوضات مستمرة بين مالكي القناة الحاليين، يوسي ميمان وأرنون ميلتشين، وأعضاء المجموعة الجديدة (رجل الأعمال اليهودي من أصل روسي ليونارد بلافانتنيك وأفيف غلعادي وأودي ركاتني، وكلاهما رجلا أعمال إسرائيليان) من أجل إتمام الصفقة نهائيا.

ومن شأن هذه الصفقة المتكونة الآن أن تعيد خلط الأوراق بشأن الموقف من هذه القناة ومستقبل أبنائها وطواقم العاملين فيها وليس من الواضح، بعد، كيف سيكون رد فعل نتنياهو عليها وكيف سيتصرف حيالها.

على أن "قانون يسرائيل هيوم"، الذي جاء لمنع توزيع هذه الصحيفة اليومية ("يسرائيل هيوم") مجاناً والذي أقره الكنيست بالقراءة التمهيدية في أواخر دورته قبل الحالية (تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤)، يشكل، كما يبدو، الخلفية الأساسية والمركزية لإصرار نتنياهو على السيطرة على كل ما يتعلق بالتشريعات في مجال الاتصالات!" لكن خارطة مصالح نتنياهو في مجال الاتصالات لا تقتصر على صحيفته، "يسرائيل هيوم" وقانونها، كما يتضح، بل يشمل مركبات أخرى عديدة"، كما سنرى هنا:

بيريك

أول الخيوط التي يمكن الإمساك بها في مهمة رسم هذه الخارطة هو القرار الذي اتخذ "بأسرع من البرق" فور تسلم نتنياهو مهام منصبه الجديد وزيراً للاتصالات، فقد قام نتنياهو بعزل المدير العام لهذه الوزارة، آفي بيرغر، وذلك بمحاذاة هاتيفية (١)، ما أثار ضجة واسعة في إسرائيل وروود فعل غاضبة وضعت علامات استفهام كبيرة حول هذا القرار، ودافعه، أسلوب اتخاذ وتنفيذه وتبعاته، مع الإشارة الانتقادية اللاذعة إلى أن "القرار الأول الذي أصدرته حكومة نتنياهو الرابعة لم يتعلق بالمفاوضات مع الفلسطينيين، بل بالمشروع النووي الإيراني، ولا بالعلاقات المتدهورة مع الولايات المتحدة ولا، حتى، بمستقبل الاقتصاد ككل"!

والسبب الوحيد والمباشر، كما تبين، لهذا القرار السريع جدا هو محاولات بيرغر وسفغيه، خلال إشفاله منصب مدير عام الوزارة، وخاصة في الفترة الأخيرة، إلى استئناف وتسريع جملة الإصلاحات في سوق الاتصالات، والتي كان بدأها موشيه كلون إبان إشفاله منصب وزير الاتصالات، وضمن هذه الإصلاحات سعى بيرغر، بوجه خاص جدا، إلى محاربة احتكار شركة "بيريك" لقطاع واسع من سوق الاتصالات في إسرائيل، وفي مقدمة ذلك تمكين المواطنين من الانتقال من "بيريك" إلى شركات الهواتف الخليوية المنافسة في تلقي خدمات "الاتصالات الأرضية" (السلوكية)، مما سيؤدي إلى خفض تكاليف هذه الخدمات بمئات الشيكلات للعائلة الواحدة سنويا.

وعلى خلفية مسعاه هذا، "تورط" بيرغر في مواجهة حادة جدا مع "شركة بيريك" التي استشرت حجم "الخسائر الفادحة" التي ستتكبها من جراء هذا الإصلاح، بما يعادل مئات ملايين الشيكلات سنويا. لكن مالك شركة "بيريك" (التي تحلّك غالبية الأسهم في شركة "بيليفون" للاتصالات الخليوية)، شأؤول أوفيتش، هو صديق مقرب لنتنياهو، وهو، أيضاً، مالك موقع "اللا" الإخباري باللغة العبرية، وهذا، بالذات، ما أثار التساؤلات المشككة بقرار نتنياهو وأهدافه؛ المقابل الذي سيقدّمه أوفيتش لنتنياهو لقاء فصل بيرغر ووقف عملية الإصلاح المذكورة، وكان من طرح، هنا، احتمال أن يكون المقابل تغطية صحافية مؤيدة لنتنياهو ومتعاطفة معه في هذا الموقع الإخباري (واللا)، لكن، ليس هذا وحده فقط!

سلطة البث (الرسمية)

بعد يوم واحد من قرار عزل بيرغر من منصب مدير عام وزارة الاتصالات، اتخذ نتنياهو (من خلال الحكومة) قراراً آخر على غاية من الأهمية والدلالة في مجال الاتصالات والإعلام في إسرائيل. نقل كامل المسؤولية عن عملية الإصلاح الجارية في "سلطة البث" الرسمية (غير التجارية) إلى نتنياهو شخصياً، بوصفه وزيراً للاتصالات!

وعملية الإصلاح هذه -إغلاق "سلطة البث" بصيغتها وتشكيلتها الحاليين وإعادة إنشائها من جديد بهيكلية أخرى مختلفة - متواصلة طبقاً لنصوص وأحكام القانون الخاص الذي سنّته الكنيست (في دورته قبل الحالية) لهذا الغرض، إجمالاً. غير أن مركباً واحداً قد تشوش في عملية الإصلاح هذه - هو عامل الوقت، فمن الواضح، اليوم، أن هذه العملية لن تكتمل في حدود الجدول الزمني الذي حدده القانون، وهو ما سيضطر "سلطة البث" إلى التوجه إلى وزير الاتصالات - وقد تولى المسؤولية الكاملة عنها، الآن! - بطلب تمديد المهلة الزمنية المتاحة أمامها، ومجرد هذا الطلب، ثم الاستجابة له، سيضيع "سلطة البث" هذه (بما تشمله من تلفزيون / القناة الأولى وإذاعات) تحت رحمة نتنياهو شخصياً، وكل ما يدور في دواخره من مؤامرات وسياسيين مقرّبين، وهو ما سيعمم من تبعيتها المستقبلية لهذه الأوساط السياسية (وفي مقدمته نتنياهو بالطبع)، بما في ذلك ما يتعلق بالصلاحيات الخاصة بتعيين رؤسائها ومدراءها المستقبليين!

يسرائيل هيوم

لا تحتاج العلاقة بين نتنياهو وصحيفة "يسرائيل هيوم" (إسرائيل هيوم) ومالكها، الثري اليهودي الأميركي شلدون إلدلسون، إلى طويل شرح وتفسير. فإلدلسون هذا قرر إصدار الصحيفة وتمويلها وتوزيعها مجاناً (١) وهو ما يحصل منذ نهاية تموز ٢٠٠٧ وحتى اليوم، لغرض واحد أساس، دعم بنيامين نتنياهو

تذكير: كيف يسعى نتنياهو للسيطرة؟

وعاد نتنياهو وتطرق إلى الموضوع مرّة أخرى، على صفحته الخاصة في فيسبوك أيضاً في اليوم التالي، ١٢ شباط، فقال إن «لجان التحكيم في مجالات الثقافة تحولت إلى ملعب خاص لليبار المتطرف، المعادي للصهيونية، الداعم للفلسطينيين والداعي إلى رفض تأدية الخدمة العسكرية، ولا يجوز أن تسيطر المواقف الداعمة للفلسطينيين على جائزة إسرائيل في بعض المجالات!»

ويضيق المقام للتبخير أكثر في العوامل الخلفية الواقفة وراء عهد كبح هذه الحملة والتي تؤثّر بدورها في طبيعة النظام الناشئ في إسرائيل. وفي واقع الأمر تتشبه إسرائيل منذ العام ٢٠١٠ جدلاً حول طبيعة النظام الناشئ فيها ولا سيما في ضوء الهجمة المماسسة والممنهجة على المواطنين العرب، ومشاريع القوانين العنصرية التي تتغطى بـ«المصلحة القومية»، وسبق أن توقعنا عند هذا الجدل في تقارير سابقة.

وتواتل الاجتماعات الإسرائيلية في هذا الشأن ارتباطاً بالمستجدات التي شهدها العام ٢٠١٤ لفئات، وللمتمثّل عليها نشير إلى اجتهاديين اثنين منها:

الأول يؤكّد أن وقائع الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزّة الصيف الماضي أثبتت أن «المعسكر ما بعد الديمقراطي» هو في الوقت الحالي أقوى معسكر سياسي في إسرائيل، ومن المتوقع أن يزداد قوة في المستقبل أيضاً، وهو معسكر مؤكّن أساساً من التيار الديني الصهيوني والمتزمت، ومن انصار الاستبداد الذين يرون حقوق المواطن مضايقة والعنصرية قيمة مباركة.

ويمكن أن نضيف أن واقع إسرائيل قبل سيطرة هذا المعسكر على كل مناحي الحياة السياسية فيها لم يكن أكثر ديمقراطية في ظل نظامها

من بين الأمور العديدة التي يمكن تسجيلها وتوثيقها، ثم تحليلها، في سيرورة تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة (الحكومة الـ ٣٤ في دولة إسرائيل والرابعة برئاسة بنيامين نتنياهو) وتجميع ائتلافها الحكومي، ثمة شيء غير مسبوق في تاريخ هذه الدولة من المرجح أن تكون له آثار وإسقاطات جوهرية وعميقة بعيدة المدى في مراقي اقتصادية عديدة، أهمها سوق الاتصالات، بكل ما يحتويه وما يفرغ منه ويرتبط به كما على واقع النظام "الديمقراطي" في دولة إسرائيل.

فقد شنّ رئيس الحكومة، نتنياهو، خلال مفاوضاته مع شركائه الطبيعيين والمحتلمين من أجل تشكيل حكومته الجديدة وائتلافها البرلماني، معركة ضارية على وزارة واحدة من بين الوزارات الحكومية العديدة والمختلفة، موضحاً أنه لا ينوي "التفريط" بها لأي من المرشحين لشغال حقائب وزارية، ولو كان من أقرب المقربين إليه!!

وخلافاً لكل ما يمكن أن يتصوره المراقب والمتابع للشأن السياسي - الحزبي والحكومي، لم تكن الوزارة المقصودة هذه وزارة الدفاع أو الخارجية أو المالية، مثلاً، بل كانت: وزارة الاتصالات!

وانتهت معركة نتنياهو هذه بتحقيق مراده: إبقاء حقبة وزارة الاتصالات في عهده وتحت مسؤوليته، المباشرة والحصريّة، مدعماً ذلك ببند خاص تضمنته جميع الاتفاقيات الائتلافية التي تم التوقيع عليها بين نتنياهو (حزب اليكود) والشركاء الائتلافيين - الحكوميين الآخرين ينص على: منح نتنياهو (كرئيس للحكومة وكوزير للاتصالات) سيطرة تامة، مطلقة وحصريّة على كل ما يتعلق بالتشريعات القانونية المستقبلية في مجال الاتصالات في إسرائيل؛ ويلزم هذا البند جميع الأحزاب الشريكة في الائتلاف الحكومي وممثليها في الكنيست بتوفير "إغلبية أوتوماتيكية" لاية مبادرات تشريعية يقودها ويترحمها وزير الاتصالات (نتنياهو)!

تهديب وسائل الإعلام!

وكشف الصحافي رفيف دروكر (معلق الشؤون السياسية - الحزبية في القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي)، في حسابه على "تويتر"، نص هذا البند غير المسبوق، كما يلي: "ستقوم الحكومة الجديدة بتغييرات وإصلاحات شاملة وعميقة في مجال الاتصالات في إسرائيل. كتل الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي وأعضاؤها في الكنيست لن يستطيعوا تأييد أي مشروع قانون في هذا المجال إلا بموافقة ومصادقة مباشرة من وزير الاتصالات، وفي المقابل، سيكون هؤلاء ملزمين بمعارضة أية مبادرة يعارضها وزير الاتصالات أو لا تحظى بموافقتهم!"

ونقل عن "مسؤول كبير" في حزب "الليكود" تعليقه وشكره لهذا البند، كما ورد آنفاً، بالقول إن "لدى رئيس الحكومة برامج وخطا بعيدة المدى في شأن سوق الاتصالات في إسرائيل وهو يعترم تطبيقها كلها، بأقصى القوة" و"ردا على سؤال صحيفة "هارتس" حول مضمون هذه الخطط والبرامج وأهدافها، قال "المسؤول الكبير" إن نتنياهو "لم يفصح عنها تفصيلاً، بعد"!!! ("هارتس" - ٢٠١٥/٤/٢١)، مضيفاً: "لا شك في أن الدورة القربية (الحكومية والبرلمانية) ستشهد إصلاحات جذرية وعميقة في سوق الاتصالات، وليس من المؤكد أنها ستخطى باستمسان الجميع!!"

ورأت كتل المعارضة السياسية والبرلمانية في إسرائيل أن البند المذكور في الاتفاقيات الائتلافية من شأنه "أن يمحّن نتنياهو، شخصياً، من السيطرة شبه التامة على سوق الاتصالات وخارطة الإعلام في إسرائيل، إذ سيتمكن من تقرير مصير غير قليل من وسائل الاتصال والإعلام في البلاد: إذاعة الجيش الإسرائيلي ("غالي تساهل")، الرئيس القادم لـ"سلطة البث" الرسمية الجديدة والموظفين الكبار فيها، مستقبل شركة الأخبار في القناة التلفزيونية الثانية ومصير القناة التلفزيونية العاشرة... بالإضافة، بالطبع، إلى إجهاض "قانون يسرائيل هيوم" ومنع الاستمرار في عملية تشريعه نهائياً، مقابل تعزيز صحيفة "يسرائيل هيوم" (إسرائيل اليوم) التي تعتبر بوقه الرسمي والصحيفة الناطقة بلسانه!"

وحيثما نقول "سوق الاتصالات" (في إسرائيل، تحديداً) فهذا يشمل المجالات التالية: التلفزيونات (الأرضية / السلكية والهوائية النقاله / اللاسلكية)، الانترنت، التلفزيون والراديو (التجارية والأساس)، فضلا عن توليه (نتنياهو) المسؤولية المباشرة عن "سلطة البث" الرسمية (التلفزيون والإذاعات غير التجارية)، بكل ما يحمل ذلك من آثار وإسقاطات على الصحف المطبوعة، التجارية والأساس.

وعقب أحد المراقبين على تضمين الاتفاقيات الائتلافية الجديدة هذا البند، بالنص المذكور أعلاه، بالقول: "لم يعد مطلوباً من نتنياهو أن يفعل أي شيء... يكفي هذا البند فقط لتهديب وسائل الإعلام واضرارها إلى التفكير مرتين وأكثر قبل نشر أي شيء عنه!!"

خارطة مصالح نتنياهو في مجال الاتصالات

يكاد المراقبون والمعنيون المطلعون على هذا الموضوع في إسرائيل يجمعون

التي تشكل تنظيمها فوقياً للحركات اليمينية، ومن طرف معاهد أبحاث ذات موارد مالية كبيرة مثل «مركز شاليم» ومعهد الإستراتيجيا الصهيونية، ومراكز دعائية وإعلام مثل «المشروع الإسرائيلي»، وصحف في مقدمها صحيفة "يسرائيل هيوم" المجانية المقرّبة من رئيس نتنياهو واليمين الإسرائيلي، وصحافيين، ومن طرف قوى دينية مرجعية مثل الحاخامين، ومن طرف المستوطنين.

الاجتهاد الثاني يشير إلى أن التغيرات الديمغرافية التي شهدتها إسرائيل في الأعوام الأخيرة وفي صلبها ازدياد قوة المجموعات الحريدية (المتشددة دينياً) والدينية أدت وتؤدي إلى تغيرات سياسية.

وبرأي صاحب هذا الاجتهاد فإنه في الوضع الذي تزدداد قوة المجموعات الدينية - القومية، من الطبيعي أن يحدث الاصطدام مع القيم الديمقراطية وحكم القانون، وبناء على ذلك ليس من العجيب أن يتصاعد الجدل حول موضوع الدولة اليهودية والدولة الديمقراطية في أوساط الجمهور الإسرائيلي العريض. وعلى هذه الخلفية تجري المحاولات لسن قوانين غير ديمقراطية في الكنيست خلال العامين الماضيين ولها غاية مشتركة واحدة هي إقصاء الآخر واضطهاد الأقليات، وتساءل: إلى أين ستصل إسرائيل مع التركيبة الديمغرافية هذه؟ من الصعب أن نعرف ومن الخطير أن نتنبأ، لكن الاتجاه هو نحو دولة دينية أكثر وديمقراطية أقل.

وتنعكس هذه التركيبة الديمغرافية على الجيش الإسرائيلي من خلال ازدياد حجم انخراط أبناء تيار الصهيونية الدينية على مدار العقدين الأخيرين ضمن القيادات التكتيكية للجيش وصفوف الجيش عامة.

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube

http://tiny.cc/nkdpoc

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي